غرف الموت

تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

منتدى الخليج لحقوق الإنسان
Gulf Forum for Human Rights

Salam
For Democracy and Human Rights

تصميم :

معهد الخليج للديموقراطية وحقوق الإنسان

gulfidhr gulfinstitute Gulf Institute for Democracy & Human Rights - GIDHR

E: info@gidhr.org | **T:** +61421237922.+61413984959.+61424610661 | **www.gidhr.org**

منتدى البحرين لحقوق الإنسان:

@MontadaBahrain montadabahrain @montadahr montadaHumanRights

E: montada.hr@gmail . com-info@bfhr.org | **T:**+41 76 644 00 50 | **www.bfhr.org**

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان:

@SALAM_DHR salam_dhr SALAM for Democracy and Human Rights

E: info@salam-dhr.org | **T:** +44 7392 20 6877 | **www.salam-dhr.org**

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

Salam
For Democracy and Human Rights

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

غرف الموت

تقرير يرصد انتهاكات
جهاز الأمن الوطني في البحرين
أغسطس / آب 2017م

الفهرس

مقدمة 7

المنهجية والمصادر 8

01 تطور العمل الأمني في البحرين 10

- لمحة تاريخية
- مفهوم الأمن الوطني في ميثاق العمل الوطني
- المراسيم المتعلقة بجهاز الأمن الوطني
- هيكلية الجهاز ومقراته
- انفوغرافيك الذين تولوا إدارة جهاز الأمن الوطني

02 قوانين وأخلاقيات العمل الأمني 28

- المواثيق الدولية والعمل الأمني
- قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- مدى التزام البحرين بالمواثيق الدولية

03 ممارسات جهاز الأمن الوطني 41

- انفوغرافيك مراكز الاحتجاز التي يمارس فيها جهاز الأمن الوطني الانتهاكات
- انفوغرافيك الاعتقالات
- انفوغرافيك الانتهاكات الحقوقية

58

04
العقيدة الأمنية لجهاز الأمن الوطني

- الميزانية الأمنية
- التعاون الأمني مع بريطانيا
- توصيات لجنة تقصي الحقائق بشأن جهاز الأمن الوطني

65

05
المتورطون في التعذيب والضحايا

- انفوغرافيك المسؤولون المتورطون في التعذيب
- مسؤولون متورطون في التعذيب
- انفوغرافيك ضحايا ممارسات السلطات الأمنية

86

06
العمل الأمني والانتهاكات الحقوقية

- العمل الأمني والانتهاكات الحقوقية
- التوصيات

91 **ختامًا**

92 **الملحق**

مقدمة

نحاول في هذا التقرير أن نسلط الضوء على ما يجري من ممارسات وانتهاكات حقوقية على أيدي منتسبي وعناصر جهاز الأمن الوطني في البحرين، والتي ارتفعت حدّتها في الآونة الأخيرة في ظل غياب الشفافية والإفلات من العقاب، والصلاحيات الواسعة المناطة والمتاحة لهذا الجهاز، والتي أدت الى ارتفاع وتيرة التعذيب وسوء المعاملة والقتل خارج القانون والاختفاء القسري والتعدي على الحريات العامة.

يهدف التقرير إلى حثّ المجتمع الدولي ممثلًا في الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان، وحلفاء حكومة البحرين، لا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى المؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين على ممارسة دورهم الفعال في وضع حد لانتهاكات جهاز الأمن الوطني ومحاسبة المتورطين.

المنهجية
والمصادر

تم إعداد التقرير بناءً على الدراسة التاريخية والقانونية والحقوقية لجهاز الأمن الوطني في البحرين، بالإضافة إلى تحليل وتقصي الحقائق بشأن ما تناولته الوثائق والأخبار والتقارير الحقوقية الصادرة عن مختلف المؤسسات الرسمية والهيئات الحقوقية الدولية والمحلية المهتمة بمتابعة وتقييم الوضع الحقوقي في البحرين منها:

- تقارير الجهات الأممية ذات العلاقة ولا سيما لجنة مناهضة التعذيب
- تقارير المنظمات الحقوقية الدولية التي تقوم برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وخصوصًا منظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش
- تقارير المنظمات الحقوقية المحلية التي تقوم برصد الوضع الحقوقي في البحرين
- التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات والأجهزة الحكومية المختلفة بشأن جهاز الأمن الوطني
- مواقع الكترونية مهتمة بالشأن البحريني
- نصوص معاهدات واتفاقيات قانون حقوق الإنسان ومواثيق القانون الدولي الإنساني
- حاولنا مقابلة ضحايا وشهود على ممارسات جهاز الأمن الوطني، لكن الكثير منهم رفضوا التحدث إلينا خوفًا من الانتقام، والبعض تحدثوا إلينا بشرط عدم ذكر أسمائهم
- التوثيق الفوتوغرافي وتسجيلات الفيديو
- الأحداث وشهادات الضحايا والشهود.

الباب 1

تطور العمل الأمني
في البحرين

لمحة

تاريخية

يعود الحراك الشعبي المطالب بتحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، حين قامت حركات الغواصين البحرينيين ضد الظلم، ومن أجل الاستقلال عن المستعمر البريطاني. وكان المواطنون ولا زالوا يطالبون بدولة ديمقراطية تتحقق فيها المواطنة المتساوية، من خلال مشاركة المواطن في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأبرز الناشطين في تلك الحقبة عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج في ثلاثينيات القرن الماضي، وعبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات والسيد علي كمال الدين في الخمسينات.

واستمر الحراك الشعبي لتحقيق المطالب المشروعة في حقبة الستينات، والتي انطلقت فيها انتفاضة[1] في 5 مارس 1965، حيث سقط العديد من الضحايا على يد السلطات الأمنية، ومنهم عبدالله حسين نجم، عبدالله سعيد الغانم، فيصل القصاب، عبد النبي سرحان، عبد الله سرحان، وجاسم عبد الله.

تلاها الإضرابات العمالية[2] في مطلع السبعينات، بُعيد الاستقلال الذي جاء في 14 أغسطس 1971، ضد الظلم ومصادرة الحقوق والمطالبة بإلغاء القوانين التي تكبل الناس وتكرس المظالم، وتضيع الحقوق وعلى رأسها قانون أمن الدولة الذي كبل الشعب. وتعهدت الحكومة حينها بنقل البلاد

إلى مرحلة جديدة من الحياة السياسية تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن حلّ المجلس الوطني العام 1975، بيّن عكس ذلك، فعادت الحكومة إلى الخيار الأمني من خلال إعلان قانون تدابير أمن الدولة[3] . وقد سجن وقتل المئات جراء الانتهاكات التي ارتكبت بذريعة القانون وحفظ النظام. ومن جراء التعذيب الذي مارسه الجهاز الأمني سقط محمد بونفور ومحمد غلوم بوجيري وسعيد عبدالله العويناتي، وغيرهم.

وكذلك الحال في الثمانينات، حيث استمرت الاحتجاجات المطلبية التي واجهتها وبشدة الحكومة عبر جهازها الأمني، واسع الصلاحيات، من خلال موجة المداهمة والاعتقالات والتصفية الميدانية والاختفاء القسري والتعذيب المميت وإسقاط الجنسيات والتعدي على الشعائر الدينية والترويج لحملات التشهير بحق المعارضين، الخ. وسقط العديد من الضحايا على يد الأجهزة الأمنية وأبرزهم: جميل العلي وكريم الحبشي والشيخ جمال العصفور وهاشم العلوي ورضي زين الدين والشيخ عباس راستي في السجن. وفي منتصف الثمانينات أغلقت «جمعية التوعية الإسلامية»، واعتقل كوادرها، إضافة إلى عشرات المواطنين من دون سبب، وتمت محاكمتهم بناءً على اعترافات انتزعت تحت التعذيب الشديد.

وفي منتصف التسعينات تصاعد عدد المعتقلين على يد جهاز الأمن حتى بلغ أكثر من ثلاثة آلاف سجين. وظلّ الهاجس الأمني مسيطرًا، بسبب اعتبار أي عمل يندرج تحت حرية التعبير ضربًا من ضروب الإرهاب. وسقط جراء التعذيب والممارسات

الأمنية عدد كبير من الضحايا كسعيد الاسكافي، السيد علي السيد أمين، نوح آل نوح، الخ.

في نهاية التسعينيات، اتخذت حكومة البحرين خطوات هامة على صعيد وقف التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة على يد المسؤولين الأمنيين. وقامت الحكومة بإصلاحات سياسية موسعة بعد أن خلف الملك حمد بن عيسى آل خليفة أباه كحاكم في مارس 1999. **وشملت الإصلاحات:**

- إلغاء قانون أمن الدولة
- إلغاء محكمة أمن الدولة
- إطلاق سراح أكثر من 1300 سجين رأي
- تكوين الجمعيات
- عودة المنفيين

وفي الاستفتاء الشعبي الذي حصل في فبراير 2001، وافق البحرينون على ميثاق العمل الوطني[4] . وفي عام 2002 عقدت البحرين أول انتخابات للمجلس الوطني بعد تعليق العمل البرلماني لأكثر من ربع قرن. ولكن، ومنذ نهاية عام 2007، وقبل استئناف الاحتجاجات الشعبية والحراك الحقوقي المفصلي في تاريخ البحرين عاد استخدام التعذيب والمعاملة السيئة، لا سيما أثناء استجواب المشتبهين.

ومع انطلاقة الحراك الشعبي في 14 فبراير 2011، تورط منتسبو الجهاز الأمني بارتكاب العديد من الانتهاكات القانونية

والحقوقية، وفي ظل غياب الرقابة ومناخ الإفلات من العقاب واعتماد الخيار الأمني للرد على الاحتجاجات الشعبية المطلبية السلمية، سقط عشرات الضحايا مثال حسن جاسم علي صقر، كريم فخراوي زكريا العشيري،جابر العليوات. كذلك اكتظت السجون بمعتقلي الرأي،وضحايا التعذيب وسوء المعاملة، وأسقطت جنسية المئات بعضهم تم ترحيلهم قسريا خارج البحرين، فيما تنوعت أشكال الانتهاكات من الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وانتهاك الحق في الحياة وارتفاع منسوب انتهاك الحريات الدينية والاضطهاد الطائفي.

مفهوم الأمن الوطني

في ميثاق العمل الوطني

الأمن الوطني هو الجهود المبذولة من قبل الدولة لحماية أراضيها وشعبها ومصالحها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها. ويعتبر الأمن الوطني من الركائز الجوهرية التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على استقلالها وأمنها وتطورها. ومن أجل تحقيق الأمن المتكامل، لا بد من العمل على تعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين المواطنين لتجذير الولاء والانتماء للوطن.

فيما يتعلق بمسؤولية الأمن الوطني، تتشارك أربع مؤسسات مسؤولية حفظ الأمن الوطني، على النطاقين الداخلي والخارجي، من خلال الاختصاصات الممنوحة لها طبقًا لنصوص الدستور والقوانين والأنظمة الوطنية، وهي:

- قوة الدفاع
- وزارة الداخلية
- الحرس الوطني
- جهاز الأمن الوطني

وقد حدد ميثاق العمل الوطني الذي أقر في 14 فبراير 2001، الأطر العامة للأمن الوطني[5] لمملكة البحرين، حيث تم تخصيص جزء كامل في الميثاق نفسه بعنوان الأمن الوطني، معرّفًا إياه بأنه «السياج والحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة أراضيها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية». **كما تناول الميثاق أهم ركائز الأمن الوطني، وهي:**

أولًا: دعم وتعزيز قوة دفاع البحرين لتكون قادرة على أداء مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل

ثانيًا: توفير المعدات والمقومات الأساسية لقوات الأمن العام لكفالة أداء واجبها في نشر الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد والسهر على حفظ النظام والأمن العام

ثالثًا: دعم وتعزيز الحرس الوطني لأداء دوره في إطار منظومة قوة الدفاع والأمن باعتباره عمقًا عسكريًا لقوة دفاع البحرين، ودرعًا أمنيًا لقوات الأمن العام في حماية الوطن.

المراسيم المتعلقة

بجهاز الأمن الوطني

قبل عام 2002[6] كان مسمى جهاز الأمن الوطني «الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة» المعروف أيضًا باسم «الأمن والمخابرات». وقد ترأس الإدارة البريطاني إيان هندرسون من عام 1966 إلى تاريخ إقالته في العام 1998، ثم خلفه خالد بن محمد آل خليفة ابن شقيق أمير البحرين السابق عيسى بن سلمان آل خليفة. وأصبحت مسؤوليات ومهام الجهاز تتداخل مع مسؤوليات هيئات ووزارات أخرى، بل وتفوقها.

وقد تأسس جهاز الأمن الوطني البحريني بموجب المرسوم الملكي رقم 14[7] لسنة 2002 المعدل للمرسوم الأميري رقم 29 لسنة 1996 بشأن تنظيم وزارة الداخلية، وتبعًا لهذا المرسوم، فقد حل جهاز الأمن الوطني محل الإدارة العامة لأمن الدولة، والتي كانت تتبع وزارة الداخلية. ووفقًا للقانون الذي يحكم هذا الجهاز فهو يتبع رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة.

يختص الجهاز وفقًا لمرسوم إنشاءه بـ:

- الحفاظ على الأمن الوطني
- رصد وكشف كل الأنشطة الضارة بالأمن الوطني للمملكة ومؤسساتها ونظمها، وكل ما يهدد أمن

وسلامة الوطن

- وضع الخطط الأمنية اللازمة لمواجهة كل الظروف العادية والاستثنائية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة

يعدّ جهاز الأمن الوطني إدارة موازية لأجهزة الدولة الأخرى بدلًا من أن يكون جزءًا منها، حيث تتداخل سلطاته مع القضاء وأجهزة وزارة الداخلية، ويمتد نفوذه حتى إلى الجهاز المركزي للمعلومات ووزارة الإعلام بقسم الإعلام الخارجي، إضافة إلى نفوذه على وزارة التنمية الاجتماعية. ويستمد الجهاز نفوذه هذا من ارتباطه ودوره كذراع تنفيذي لمجلس الدفاع الأعلى الذي يعد السلطة العليا في البلاد إذ يتشكل من:

- الملك وولي العهد ورئيس الوزراء
- وزير الديوان الملكي وعشرة آخرين من أسرة الملك الذين يتبوؤون المناصب السياسية والأمنية الرئيسية في البلاد

ونص المرسوم الملكي لإنشاء الجهاز على أن «يتبع الجهاز رئيس مجلس الوزراء، ويُعين رئيسه بمرسوم ملكي بدرجة وزير». ويرأس جهاز الأمن الوطني مدير يعينه الملك برتبة وزير وهو عضو في المجلس الأعلى للدفاع إلى جانب وزير الداخلية، ويقصد بهذا الإجراء الإداري توسيع نطاق الصلاحيات والحماية من المساءلة بالقوانين المعمول بها محليًا.

ويقوم جهاز الأمن الوطني ومنذ تأسيسه عام 2002 بدور ملحوظ في:

- اختراق مؤسسات المجتمع المدني ومراقبة نشاطها
- ملاحقة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الداخل والخارج
- اعتقال الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان
- التعذيب الممنهج
- تلفيق التهم وتدبير فبركات أمنية وإدارة حملات إعلامية في الداخل والخارج لتشويه سمعة الناشطين والمعارضة، ولتبرير حملات الاعتقال والمحاكمات غير العادلة والأحكام القضائية المتشددة ضد المخالفين للنظام السياسي
- إصدار قرارات حظر سفر ضد النشطاء والحقوقيين

في العام 2004، صدر عن رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة قرارًا يختص بالهيكل التنظيمي للجهاز، حيث يتكون من عدد من الوحدات والإدارات من بينها:

- إدارة العمليات الخاصة
- إدارة الشؤون الدولية
- إدارة الأمن السياسي
- إدارة مكافحة الإرهاب

- الإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق
- إدارة تقنية المعلومات
- إدارة الارتباط والتنسيق
- إدارة الشؤون القانونية.

وقد منح الجهاز صلاحية الاعتقال بموجب مرسوم ملكي عام 2008[8] ، ثم ألغيت بناءً على توصيات لجنة بسيوني، إبان أحداث فبراير في عام 2011 بمرسوم ملكي.

وبدلًا من اتخاذ الإجراءات الضرورية لإيقاف هذه الانتهاكات، عدّل الملك مرسوم 2002/14 في أواخر 2008 لمنح جهاز الأمن الوطني صفة موازية لقوات الأمن العام وجعل المحاكم العسكرية هي المحفل الوحيد لمقاضاة العاملين بجهاز الأمن الوطني. جعل هذا من المستحيل على سبيل المثال على أي شخص أن يتقدم بشكوى مدنية أو جنائية ضد جهاز الأمن الوطني أو أي من قواته. **كما منح تعديل مرسوم 2002 الجهاز صلاحيات خطيرة أهمها:**

- جعل «أعضاء جهاز الأمن الوطني في حكم ضباط وضباط صف وأفراد قوات الأمن العام»
- منح الشؤون القانونية في الجهاز سلطات قوات الأمن العام

- أعطى «لضباط وضباط صف وأفراد جهاز الوطني صفة الضبط القضائي بالنسبة للجرائم الداخلية في اختصاص جهاز الأمن الوطني»

في عام 2011، ومع انطلاق الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والمطالبة بالحقوق، وتورط جهاز الأمن الوطني بارتكاب انتهاكات حقوقية جسيمة بحق المواطنين العزل والمحتجين السلميين، تم إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي خلصت إلى قيام الجهاز بالاعتقال التعسفي والغير قانوني للعديد من المتظاهرين، وتعريض العديد من المعتقلين للتعذيب أو الإساءة.

وبناءً على ذلك وضعت اللجنة توصية تنص على **«تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية دون إنفاذ القانون أو التوقيف. ويتعين أن يكون لجهاز الأمن الوطني مكتب مفتش عام مُستقل يقوم بنفس مهام مكتب الشكاوى المبين أعلاه بوزارة الداخلية. كما يجب إقرار تشريع ينص على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.»**

وفي 31 نوفمبر 2011، أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي رقم 115 لسنة 2011 [9] بتعديلات على مرسوم إنشاء جهاز الأمن الوطني رقم 14 لسنة 2002، والذي سحب صلاحيات الجهاز في إنفاذ القانون، وجعله جهازًا معنيًا

بجمع المعلومات الاستخباراتية فقط[10] . كما أصدر في العام 2012 المرسوم رقم 28 الذي يقضي بإنشاء مكتب مستقل للمفتش العام في جهاز الأمن الوطني، ويمنح الجهاز الآنف الذكر مزيدًا من الصلاحيات[11].

وفي مطلع العام 2017، صدر المرسوم الملكي رقم (1) لسنة 2017، بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني، بمنح ضباط وضباط الصف وأفراد جهاز الأمن الوطني صفة «مأموري الضبط القضائي» مخالفة لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي أوصت بإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية.

وقد تولى المدرجة أسماؤهم أدناه إدارة جهاز الأمن الوطني بمختلف تسمياته منذ الاستقلال إلى اليوم:

الاسم	من	إلى
إيان هندرسون	أبريل 1966	فبراير 1998
خالد بن محمد آل خليفة	فبراير 1998	مايو 2002
عبد العزيز بن عطية الله آل خليفة	مايو 2002	سبتمبر 2005
خالد بن علي بن راشد آل خليفة	سبتمبر 2005	مارس 2008
خليفة بن عبد الله آل خليفة	مارس 2008	نوفمبر 2011
عادل خليفة الفاضل	نوفمبر 2011	أغسطس 2016
طلال بن محمد بن خليفة آل خليفة	أغسطس 2016	حتى تاريخه

أسماء الذين تولوا إدارة الجهاز الأمني منذ الاستقلال إلى اليوم

1966
1998

إيان هندرسون

1998
2002

خالد بن محمد
آل خليفة

2002
2005

عبد العزيز بن
عطية الله
آل خليفة

2005
2008
خالد بن علي
آل خليفة
2008
2011
خليفة بن عبدالله
ال خليفة
2011
2016
عادل خليفة
الفاضل
2016
طلال بن محمد بن
خليفة آل خليفة

هيكلية

الجهاز ومقراته

هيكلية جهاز الأمن الوطني:

من الصعب معرفة الهيكلية العامة لجهاز الأمن الوطني بسبب السرية المحيطة بطبيعة عمله. ما يعرف فقط هو أن مدير الجهاز لا بد أن يكون من العائلة الحاكمة، ويعينه الملك بمرسوم ملكي خاص، أما الضباط وباقي العناصر فيتم اختيارهم بعناية وبسرية تامة.

مقرات جهاز الأمن الوطني:

في التسعينات كانت اللجنة الأمنية تتخذ مبنىً قديمًا داخل القلعة،مقرًا لها. وكان عبارة عن مبنى أرضي عريض مكوّن من غرفة خاصة بالضباط وعمليات التحقيق، ومفتوح مباشرة على الغرف الخاصة بالتوقيف، وهي مكوّنة من غرفتين بحجم صغير، وغرفة كبيرة الحجم يستقر في نهايتها حمام يستخدمه رجال الأمن.

في نهاية عام 2005، جرى ترميم وتحديث مبنى جهاز الأمن الوطني، تزامنًا مع زيارة وفد من الصليب الأحمر للسجون، حيث

هُدم الطابق الأرضي بالكامل، وحُوّلت غرف التحقيق فيه إلى زنازين انفرادية جديدة. كما ونُقلت مكاتب الضباط إلى الطابق الأعلى وتم تجهيزها بأحدث الأجهزة، وأصبح مركزًا رئيسيًا لأبرز ضباط التحقيق من مختلف أجهزة وإدارات وزارة الداخلية.

وبحسب روايات الشهود، ينقسم مبنى جهاز الأمن الوطني إلى عدة أقسام، كل قسم بما يتناسب مع العملية الأمنية التي يقوم بها.وهو أيضًا يحتوي على عدة طوابق تحت الأرض، وهناك مخابئ سرية، بعضها للتوقيف والاعتقال، وبعضها لحفظ المستندات والأجهزة السرية. أما غرف التحقيق فهي مجهزة بتقنيات للتعذيب.

أما اليوم، فيتخذ جهاز الأمن الوطني مقرًا يقع في السوق القديم في جزيرة المحرق، وله مكاتب دائمة في المنافذ الجوية والبرية للبحرين (مطار البحرين الدولي، وجسر الملك فهد) وتضم هذه المكاتب ضابط مناوب وعدد من المنتسبين برتبة ضباط صف.

الباب 2

قوانين وأخلاقيات
العمل الأمني

المواثيق الدولية
والعمل الأمني

اهتمت المواثيق والمعاهدات الدولية بحماية الأفراد من الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوقهم وحرياتهم، وحثت الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لاطلاع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على نصوص التشريع الوطني وشرحها لهم، وتعتبر مدونة السلوك[12] التي أصدرتها الأمم المتحدة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون مثالًا بالإضافة إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الأخرى التي صادقت عليها حكومة البحرين. وقد طالبت هذه المواثيق الحكومات على العمل بها في جميع الظروف حتى الاستثنائية منها مثل حالة الطوارئ، وأن تنعكس في جميع التشريعات الوطنية، وأن تصدر التقارير العامة بصفة منتظمة عن تنفيذها.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على:

- **المادة الثالثة**[13]: «لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه»

- **المادة الخامسة:** «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية».
- **المادة التاسعة:** «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيًا»
- **المادة العاشرة:** «لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرًا عادلًا علنيًا للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه»
- **المادة الحادية عشر:** «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه»
- **المادة الثانية عشر:**«لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات».

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه ا لبحرين في 20 سبتمبر 2006 على:

- **المادة السابعة**[14]: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة للكرامة».
- **الفقرة الثالثة من المادة التاسعة:** «لا يجوز أن يكون

توقيف الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم في أي مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية ولكفالة تنفيذ الحكم».

- **الفقرة الثانية من المادة التاسعة:** «يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعًا بأية تهمة توجه إليه».

- **المادة العاشرة:** «يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني»

- **الفقرة الثانية من المادة العاشرة نفسها:** «أن يفصل المتهمون عن المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدا على اعتبار أنهم لم يدانوا».

- **الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر:** «الناس جميعًا سواء أمام القضاء وأن من حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون».

- **الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر:** «من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئًا إلى أن يثبت عليه

الجرم قانونًا»

- **الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشر:** "لكل متهم بجريمة أن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكمًا، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه دون تحميله أجرًا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر»

مواد متفرقة:

- المادة السابعة من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين[15] : «تكفل الحكومات أيضًا لجميع الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين بتهمة جنائية أو بدون تهمة جنائية، إمكانية الاستعانة بمحام فورًا، وبأي حال خلال مهلة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم»
- المادة 8 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان[16] تحظر تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.
- المبدأ الأول من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل[17] لعام 1988:

«يعامل جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل معاملة إنسانية وباحترام لكرامة الشخص الإنساني الأصيلة»

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة [18] ، نصت في المادة الثانية منها على أن: «تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي»، كما نصت المادة الرابعة من ذات الاتفاقية على أن «تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤًا ومشاركة في التعذيب».
- تضمنت مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين [19]، في المادة السادسة منها على حماية صحة المحتجزين بالنص على أن «يسهر الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين على الحماية التامة لصحة الأشخاص المحتجزين في عهدتهم، وعليهم، بوجه خاص، اتخاذ التدابير الفورية لتوفير العناية الطبية لهم كلما لزم ذلك»

على الرغم من أنّ البحرين طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية، إلا أنّ التحفظات التي سجلتها على بعض هذه الاتفاقيات تمس جوهرها، وبالتالي تقلّل من فعاليتها في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة. كما أن التصديق على هذه الاتفاقات لم يرافقه تعديل القوانين الوطنية ليتماشى مع نصوص هذه الاتفاقات. وتعمل الحكومة بجد على تسويق أنها تعمل على تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية كي ترتقي بأدائها. إلا أنها، وبعد ما يقارب الخمسة عقود من نيل الاستقلال، لم تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان ووضع حد للانتهاكات الحقوقية التي تمارسها الأجهزة الأمنية.

ولما كانت حكومة البحرين دولة عضوًا في الأمم المتحدة فعليها احترام ميثاقها، إضافة إلى الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية؛ وخاصة بالمواد المتعلقة بصلاحيات الجهاز الأمني ومعاقبة منتهكي حقوق الانسان.

ولكن ما يجري على أرض الواقع هو العكس، ففي 5 يناير 2017، أصدر ملك البحرين المرسوم رقم (1) [20] الذي منح ضبّاط وضباط الصف وأفراد جهاز الأمن الوطني صفة مأموري الضبط القضائي. وجاء المرسوم متجاهلًا الانتهاكات الحقوقية التي يمارسها هذا الجهاز وعمليات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب الممنهج ضد المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي. إضافة إلى أنماط أخرى من سوء المعاملة كمنع العلاج عن

المرضى والابتزاز والتهديد في خلاف صريح لقواعد الدستور البحريني وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية التي تحظر جميعها استخدام التعذيب وغيره من الأعمال التي تنتهك الكرامة الإنسانية.

كما أن هناك وثائق أخرى ذات صلة مباشرة بعمل الشرطة، أصدرتها الأمم المتحدة، وهي الصكوك التالية:

- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- مبادئ أساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
- اتفاقية حقوق الطفل
- قواعد حماية الأحداث الذين حرموا من حريتهم
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة
- إعلان المبادئ الأساسية للعدالة فيما يتعلق بضحايا الجريمة وسوء استخدام السلطة

إن من المهم العمل على تأسيس آليات مراقبة فعالة جهاز الأمن الوطني، مع الاستفادة بهذا الخصوص من المبادئ التوجيهية بشأن الآليات الوقائية الوطنية التي وضعتها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب والتي تأسست بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[21] . **والذي لم تصدق عليه البحرين حتى الآن. إذ يهدف هذا البروتوكول إلى:**

- إنشاء نظام قوامه القيام بزيارات منتظمة من قبل لجنة دولية وآلية وطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم
- وبمقتضى هذا البروتوكول يجب على الدول الأطراف فيه أن تنشئ آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على المستوى المحلي.

قواعد سلوك الموظفين المكلفين

بإنفاذ القوانين

الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين هم جميع العاملين الذين يمارسون سلطات الشرطة، خصوصًا سلطة القبض على الأشخاص واحتجازهم. وتشدد قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[22]، بشكل خاص على التالي:

- الخضوع للرقابة والمساءلة والمحاسبة
- الحفاظ الفعال على المعايير الأخلاقية بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- منع الجريمة والحد من وقوعها
- الالتزام بإنفاذ القوانين بنظام يكفل تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- من حق الجمهور أن يفحص الإجراءات التي يتخذها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين
- أن تكون لمعايير السلوك الإنساني قيمة عملية من خلال التعليم والتدريب

مدى التزام البحرين
بالمواثيق الدولية

تتزايد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في ظل صمت المجتمع الدولي واتساع مناخ الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة، **رغم توقيع البحرين على المواثيق الدولية التالية:**

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حماية حقوق الطفل

فيما يتعلق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فإن الممارسات والتجاوزات التي يقوم بها جهاز الأمن الوطني لا تتوافق مع هذا العهد، وخاصة:

- توقيف المواطنين في قضايا أمنية بدون إذن قضائي
- عرض صور للمتهمين في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وإصدار أحكام بتجريمهم قبل صدور الحكم
- حملة الشتم والتحقير والازدراء ضد المواطنين والنشطاء الحقوقيون
- إسقاط الجنسية
- منع التظاهر

أما ما وثقه تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول التعذيب يكشف وبوضوح تعارض الوضع مع ما جاء في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بعد إصدار تشريع السلامة الوطنية الصادر بمرسوم 23 لسنة 2011. **وقد أشار التقرير إلى:**

- ارتكاب جهاز الأمن أعمال تعذيب أفضت في بعض الأحيان إلى إزهاق الأرواح، ومنهم عبد الكريم فخراوي وزكريا العشيري

- استخدام القوة التي أفضت إلى الموت كما في حالة عبد الرضا بوحميد والحاج عيسى عبد الحسن كذلك فقد نص الدستور البحريني على منع التعذيب والمعاقبة عليه، لكن هذه القوانين لم تتعدى مرحلة الإجراءات الشكلية، حيث لم يعاقب المتهمين في قضايا التعذيب والقتل بحق المتظاهرين. وفي بعض الحالات صدرت أحكام في سجن المتهمين بالتعذيب 7 سنوات ثم خفّف الحكم إلى 3 سنوات، وفي بعض الحالات إلى 6 أشهر، بالإضافة إلى تبرئة آخرين وفي ظل هذا الوضع المزري تكتفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار البيانات حول الأيام العالمية، وتولي الاهتمام للعناوين التي تستقطب الإعلام الخارجي.

الباب 3

ممارسات
جهاز الأمن الوطني

ألقي القبض على معظم النشطاء في منتصف الليل، على أيدي مجموعات من قوات الأمن التي داهمت منازلهم، واقتادتهم إلى جهات غير معلومة حيث ظلّوا مُحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، وقد ادّعى معظمهم التعرض للتعذيب الشديد خلال الأيام الأولى من احتجازهم على أيدي ضباط من جهاز الأمن الوطني، ولم يُسمح لهم الاتصال بمحامييهم خلال فترة التحقيق في أعقاب القبض عليهم مباشرة، مما يؤكد للمنظمات الحقوقية الدولية أن معايير المحاكمات تفتقر للعدالة.

في 5 مايو 2017، اعتقل عضو مجلس شورى الوفاق نزار القارئ [23]، بناءً على تهم متعلقة بحرية الرأي والتعبير، وقد تعرض القارئ للاستجواب والضرب المبرح والإجبار على الوقوف لساعات مطولة.

بعـض مراكـز الاحتجـاز التابعـة لـوزارة الداخليـة والتـي يمـارس جهـاز الأمـن الوطنـي الانتهـاكات فيهـا:

1. مقر جهاز الأمن الوطني الحالي في جزيرة المحرق
2. مقر جهاز الأمن الوطني (الطابق السفلي) في القلعة.
3. سجن جو المركزي.
4. سجن الاحتجاز الحوض الجاف (وهو وحدة احتجاز قصير الأجل).
5. سجن الحد.
6. مركز شرطة النعيم.
7. مركز شرطة القضيبية.
8. مركز شرطة الرفاع.
9. مركز شرطة الوسطى.
10. سجن أسري.
11. مركز شرطة البديع.
12. مركز شرطة المعارض.
13. مركز شرطة مدينة حمد (دوار 17).
14. مركز شرطة الحورة.
15. مركز الاحتجاز مدينة عيسى النسائي.
16. مركز شرطة النبيه صالح.
17. مركز شرطة سماهيج.
18. مركز شرطة سترة.
19. مركز شرطة أم الحصم.
20. مركز شرطة الغريفة.

بعض مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية والتي يمارس جهاز الأمن الوطني الانتهاكات فيها

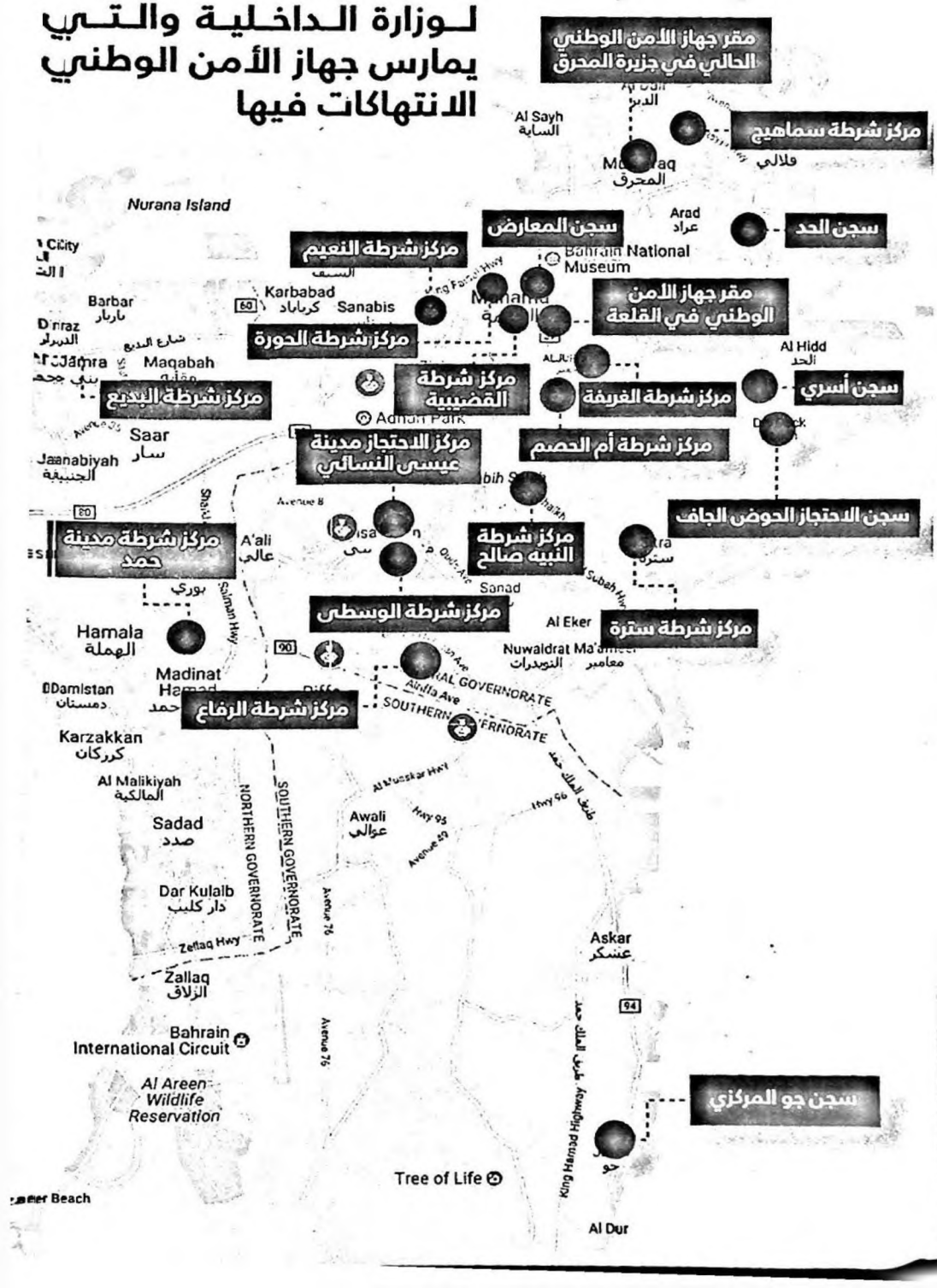

تحدثت عضو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ابتسام الصائغ لمنظمة العفو الدولية التعذيب الذي تعرضت له لمدة سبع ساعات في 26 مايو 2017، في مبنى جهاز الأمن الوطني في المحرق. وأكدت الصائغ قيام مسؤولي جهاز الأمن الوطني بتعريضها للتعذيب النفسي والجسدي الشديد، بما في ذلك الاعتداء (التحرش) الجنسي، وذلك انتقامًا من عملها. وبينت المصادر أن الصائغ خرجت منهارة من التحقيقات وتم نقلها للمستشفى على الفور.وكانت الصائغ قد تعرضت إلى حملة تحريضية من وسائل إعلام ومنظمات حكومية وأحرقت سيارتها خلال الأشهر الماضية.وفي فجر الرابع من يوليو،اقتحمت عناصر أمنية مسلّحة مقنّعة منزلها، دون إبراز إذن تفتيش ومذكرة قبض، وتم نقلها الى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية ومن ثم احتجازها في سجن مدينة عيسى للنساء.

وفي 23 مايو 2017 تم التحقيق مع رئيس لجنة الرصد في التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي السيد عادل المرزوق من قبل جهاز الأمن الوطني، حول نشاطاته الحقوقية والتي تسلط الضوء على الانتهاكات الحقوقية في البحرين، وأفادت المعلومات عن تعرضه للضرب المبرح على منطقة الرأس عبر مادة صلبة، وتعريته من الملابس، وسكب الماء البارد عليه عدة مرات،وتهديده بالاغتصاب، وإجباره على ترديد عبارة «أنا خائن للوطن»، وإجباره على استقالته من عمله الحقوقي.

كما قام جهاز الأمن الوطني باستدعاء أعداد كبيرة من النشطاء المستهدفين في مجال حقوق الإنسان، في الأسابيع الأخيرة وتعريضهم للتخويف والانتقام وللتعذيب أو غير ذلك من ضروب المعاملة السيئة، من أجل إرغامهم على وقف أنشطتهم. ومنهم رئيس لجنة الرصد في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبد الجليل يوسف الذي استجوب لمدة 4 ساعات، وقد تعرض خلالها للشتم والتهديد وسوء معاملة، لإجباره على ترك العمل الحقوقي.

وقد داهمت عناصر أمنية مقنعة في لباس مدني في الرابعة من فجر يوم الثلاثاء 4 يوليو 2017، منزل الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان محمد خليل الشاخوري، والواقع في كرزكان، واقتادته إلى جهة مجهولة. وكان الشاخوري من الحقوقيين الذين تم استدعاءهم في المجمع الأمني في المحرق التابع لجهاز الأمن الوطني، في شهر مايو الماضي. وبعد خروجه أفاد أنه تعرض للضرب المبرح والتعرية والصعق الكهربائي والاعتداء الجنسي لإجباره على تجميد نشاطه وعمله في مجال حقوق الإنسان.

وبعيد اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب وبالتحديد في 22 يونيو 2017، استجوب جهاز الأمن الوطني المواطن محمد حسن سلطان ابن النائب السابق عن كتلة الوفاق البرلمانية، وتعرض أثناء التحقيق للتعذيب على يد الضابط محمد هزيم. كما تم تجريده من الملابس وإجباره على الوقوف لساعات طويلة وتم تهديده بالاعتداء عليه جنسيًا وأبلغ أنه ممنوع من السفر بقرار من جهاز الأمن الوطني.

كما استدعى جهاز الأمن الوطني الناشط في وسائل التواصل الاجتماعي يوسف الجمري في 1 أغسطس 2017. وتم التحقيق معه لمدة 16 ساعة في ثلاث جلسات متفرقة وهو معصوب العينين خلالها. وقد أفصح الجمري عبر حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، بعد الإفراج عنه، عن التحقيق معه بشأن قضايا ذات صلة بالإرهاب بالرغم من كون حسابه الشخصي ينقل أخبارًا متنوعة بحيادية. كما ذكر أن تمت مصادرة هاتفه وإهانته، وشتم معتقداته الدينية، بالإضافة إلى التهديد بالاغتصاب وحرمان عائلته من حقي التعليم والإسكان، وقد أكد الناشط الجمري عن تعرضه للتعذيب الجسدي والنفسي في جلسات التحقيق. وقد تم استدعاؤه ثانية للتحقيق وتهديده باعتقاله من المنزل في حال لم يحضر. غير أنه لم يمتثل للاتصالات التي تلقاها عبر هاتف زوجته بانتظار تسليمه استدعاءًا رسميًا من الجهات الأمنية ولم يكن قد ذهب للتحقيق ثانية حتى وقت كتابة التقرير.

يذكر أن جهاز الأمن الوطني قد بدأ بحملة واسعة لتجنيد نشطاء، والعمل لصالح أجهزة الأمن. وقد وثّقت منظمات حقوقية بحرينية مستقلة [24] العديد منا من قبل أعضاء جهاز الأمن الوطني في المجمع الأمني في جزيرة المحرق، وتحديدًا في الطابق الثالث غرفة رقم واحد، **ومنها:**

- استجواب الحقوقيين والتحقيق معهم وهم معصوبي العينين لساعات مطوّلة وإجبارهم على الوقوف طوال تلك الفترة

- عـدم السـماح بحضـور محامـي لمتابعـة سـير وقائـع التحقيـق، خلافًـا للمـادة 02 مـن الدسـتور
- الضرب المبرح.
- ازدراء الدين
- السب والشتم والتحقير
- التعذيب النفسي والتهديد بالاعتداء على الشرف
- التحرُّش اللفظي والاعتداء الجنسي والتعرية
- الصعق الكهربائي
- التهديد والترهيب باستهداف أفراد من أسرهم في حال عـدم تركهـم العمـل مـع المؤسسـات الحقوقيـة المحليـة والدولية
- إجبار البعض على إعلان تجميد النشاط في مجال حقوق الإنسان

؛ مايو 2017

تقل عضو شورى الوفاق

ـزار الـقـارئ

التهمة حرية الرأي والتعبير

تعرض القارئ للاستجواب

الإجبار على الوقوف
لسـاعات مطولـة

لضرب المبرح والإجبار على
لوقوف لسـاعات مطولة

26 مايو 2017

تحدثت المدافعة عن حقوق الإنسان

ابتسام الصائغ

لمنظمة العفو الدولية التعذيب الذي تعرضت له لمدة سبع ساعات في 26 مايو 2017، في مبنى جهاز الأمن الوطني في المحرق

تعريضها للتعذيب النفسي والجسدي الشديد

الاعتداء (التحرش) الجنسي

الصائغ خرجت منهارة من التحقيقات وتم نقلها للمستشفى على الفور

تعرضت إلى حملة تحريض من وسائل إعلام ومنظمات حكومية

وأحرقت سيارتها خلال الأشهر الماضية

في فجر الرابع من يوليو،اقتحمت عناصر أمنية مسلّحة مقنّعة منزلها، دون إبراز إذن تفتيش ومذكرة قبض، وتم نقلها الى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية ومن ثم احتجازها في سجن مدينة عيسى للنساء

23 مايو2017

تم التحقيق مع رئيس لجنة الرصد في التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي

السيد عادل المرزوق

من قبل جهاز الأمن الوطني

تعريته من الملابس وتهديده بالاغتصاب

تعرضه للضرب المبرح على منطقة الرأس عبر مادة صلبة

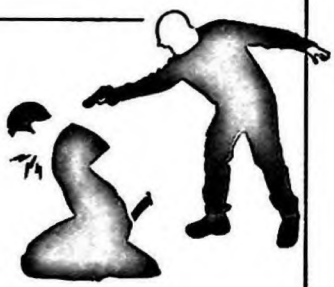

وإجباره على ترديد عبارة أنا خائن للوطن

سكب الماء البارد عليه عدة مرات

وإجباره على استقالته من عمله الحقوقي

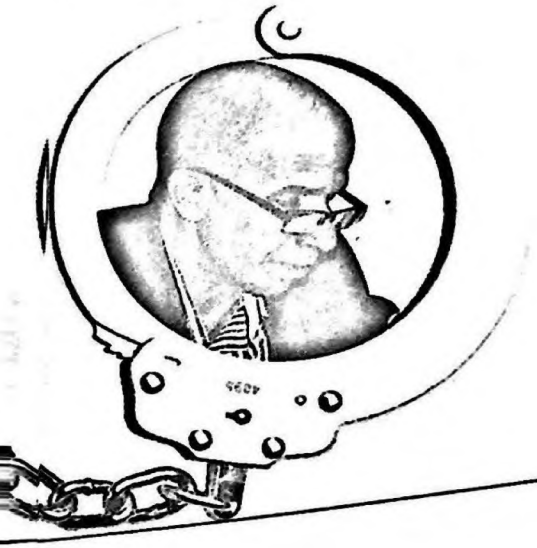

رئيس لجنة الرصد في الجمعية
البحرينية لحقوق الإنسان

عبد الجليل يوسف

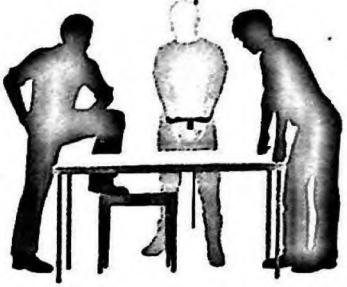

استجوب لمدة 4 ساعات

تعرض خلالها للشتم والتهديد
وسوء معاملة، لإجباره على
ترك العمل الحقوقي

4 يوليو 2017

الناشط والمذافع عن حقوق الإنسان

محمد خليل الشاخوري

قد داهمت عناصر أمنية مقنعة في لباس مدني منزله
واقتادته إلى جهة مجهولة

تعرض للضرب المبرح

التعرية

الصعق الكهربائي

والاعتداء الجنسي

22 يونيو 2017

استجوب جهاز الأمن الوطني المواطن

محمد حسن سلطان

ابن النائب السابق عن كتلة الوفاق البرلمانية

وتعرض أثناء التحقيق للتعذيب على يد الضابط محمد هزيم

إجباره على الوقوف لساعات طويلة

تم تجريده من الملابس

أبلغ أنه ممنوع من السفر بقرار من جهاز الأمن الوطني

وتم تهديده بالاعتداء عليه جنسيًا

1 أغسطس 2017

استدعى جهاز الأمن الوطني الناشط
في وسائل التواصل الاجتماعي

يوسف الجمري

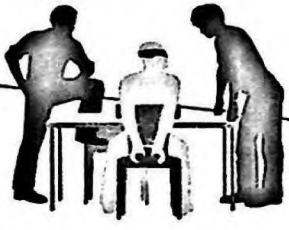

وتم التحقيق معه لمدة 16 ساعة في ثلاث جلسات متفرقة وهو معصوب العينين خلالها

التحقيق معه بشأن قضايا ذات صلة بالإرهاب بالرغم من كون حسابه الشخصي ينقل أخبارًا متنوعة بحيادية

تمت مصادرة هاتفه وإهانته، وشتم معتقداته الدينية

تعرضه للتعذيب الجسدي والنفسي في جلسات التحقيق

حرمان عائلته من حق التعليم

بالاغتصاب

حرمان عائلته من حقي الإسكان

وقد تم استدعاؤه ثانية للتحقيق وتهديده باعتقاله من المنزل في حال لم يحضر

ممارسات جهاز الأمن الوطني

استجواب الحقوقيين والتحقيق معهم وهم معصوبي العينين لساعات مطوّلة

إجبارهم على الوقوف طوال فترة التحقيق

عدم السماح بحضور محامي لمتابعة سير وقائع التحقيق، خلافًا للمادة 20 من الدستور

الضرب المبرح

السب والشتم والتحقير

ازدراء الدين

التعذيب النفسي والتهديد بالاعتداء على الشرف

الصعق الكهربائي

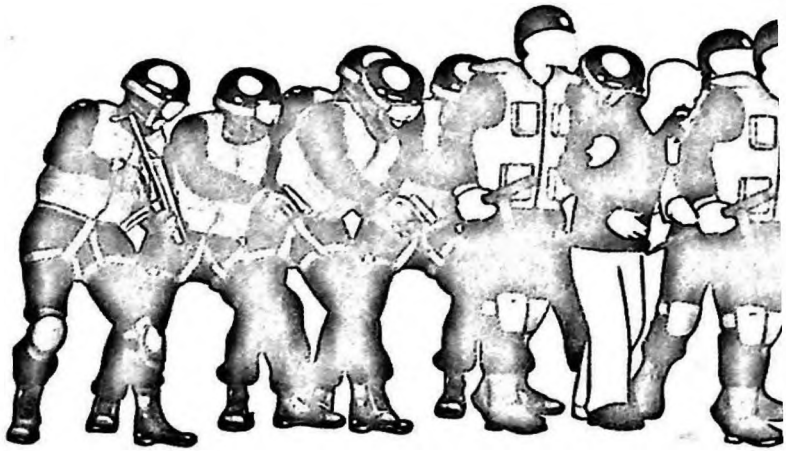

التحرُّش اللفظي والاعتداء الجنسي والتعرية

التهديد والترهيب باستهداف أفراد من أسرهم في حال عدم تركهم العمل مع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية

إجبار البعض على إعلان تجميد النشاط في مجال حقوق الإنسان

الباب 4

العقيدة الأمنية
لجهاز الأمن الوطني

الميزانية
الأمنية

تبين الحسابات الختامية الموحدة لميزانية البحرين ارتفاعًا في مصروفات جهاز الأمن الوطني من حوالي 18 مليون دينار في العام 2011 إلى 35 مليون دينار في العام 2015 رغم تراجع أسعار النفط.

يتمثل المنهج الأمني لجهاز الأمن الوطني في إعداد بنية معلوماتية شاملة عن المعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين، ويساعد على ذلك استخدام أحدث أجهزة التجسس الحديثة، التي تبيعها بريطانيا لحكومة البحرين لتتمكن من خلالها اختراق أجهزة النشطاء وحساباتهم ومعلوماتهم الشخصية، الأمر الذي يتطلب ميزانية كبيرة لشراء أحدث التقنيات في مجال التجسس وجمع المعلومات.

إضافة إلى ذلك، فقد وفّر جهاز الإحصاء والمعلومات التابع مباشرة للجهاز الأمني كل التقنيات والتسهيلات التي يحتاجها الجهاز. كذلك تقدم شعبة الاتصال خدمات أمنية أساسية للجهاز، وهي شعبة معنية بالتجسس ومزوّدة بأحدث أجهزة التنصت وتتبّع المعلومات والبيانات، وتشمل كل المتعلقات الشخصية وحركة الاتصالات والعلاقات الداخلية والخارجية. ومما لا شك فيه أن استقلالية الجهاز عن وزارات الدولة، أمّن له صلاحيات واسعة في التحرك بحرية، دون الخوف من المساءلة القانونية أو كشف طبيعة عمله ومهامه.

التعاون الأمني
مع بريطانيا

يتلقى جهاز الأمن الوطني، المتورط بقتل المدنيين في البحرين، الكثير من المساعدات التقنية في مجال الاستخبارات. وتزود المملكة المتحدة الجهات الأمنية في البحرين بتقنيات حديثة للتجسس، يتم استغلالها ضد النشطاء والحقوقيين. ويذكر بعض النشطاء أنه خلال جلسات التحقيق في جهاز الأمن الوطني توجه إليهم أسئلة متعلقة بمحادثات ومكالمات أجروها، وهذا يدل على التجسس وعدم احترام خصوصيات الأفراد التي تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية.

احتفظ رئيس الوزراء البحريني بـ «إيان هندرسون» كمشرف للأمن ورئيس أمن البحرين وجهاز المخابرات بعد استقلال البحرين.

جاء هندرسون إلى البحرين برفقة 4 ضباط، شارطًا إطلاق يده في المسائل الأمنية، وعندما طُلب منه أن يتخصص في نوع معيّن من الجرائم كاد أن يتنازل عن وظيفته. فوضع شروطًا في العقد، سرعان ما وافقت بريطانيا عليها،أبرزها تشكيل قسم خاص تكون له الحرية المطلقة، وتوظيف أربعة ضباط إنكليز، وإدارة التحقيقات (C I D) وخدمة السجون . كانت مهمة

جهاز المخابرات الرئيسية الرئيسية اختراق المجموعات المطالبة بالديمقراطية وهزيمتهم. كان هندرسون يرى دعاة حقوق الإنسان وأنصار الدستور والبرلمان المنتخب على أنهم «راديكاليون»، و«متطرفون»، «وإرهابيون»:. وتم القبض على الكثيرين دون تهم واضحة ومحاكمتهم دون ضمان معايير المحاكمة العادلة وفي كثير من الأحيان كانوا يتعرضون للضرب والتعذيب.

يروي البحرينون حكايات مرعبة عن الأجهزة القمعية واستراتيجية القمع بوجه المعارضين السلميين المطالبين بالديمقراطية والحقوق البديهية، ويؤكد هؤلاء أن بريطانيا تمسك بمفاصل الأمن ولها اليد الطولى في العمل الاستخباراتي في البحرين، قبل مجيء هندرسون وفي عهده وبعد الاستقلال، وحتى بعد مجيء جون ييتس عقب أحداث ثورة 14 فبراير 2011. وهي استراتيجية أمنية دأبت عليها بريطانيا في تعاطيها الأمني في الشأن البحريني .

توصيات لجنة تقصي الحقائق
بشأن جهاز الأمن الوطني

أكد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أن «جهاز الأمن الوطني يتبع ممارسة منهجية من سوء المعاملة الجسدية والنفسية التي وصلت في كثير من الحالات للتعذيب فيما يتعلق بعدد كبير من المعتقلين المحتجزين لديهم». وقالت اللجنة أنه تم التوصل إلى هذا الاستنتاج على أساس تحقيقات وفحوصات الطب الشرعي التي أجريت من قبل اللجنة. ووجدت أيضًا أن وفاة أحد المعتقلين كريم فخراوي كان بسبب التعذيب في جهاز الأمن الوطني.

وأوصى التقرير بضمان أن يكون جهاز الأمن الوطني لجمع المعلومات الاستخبارية، دون سلطات إنفاذ القانون واعتقال، بالإضافة إلى:

تقليص صلاحيات جهاز الأمن الوطني واقتصارها على جمع المعلومات الاستخبارية بعد أن كان من ضمن صلاحياته القبض والتحقيق، ونص التقرير على «تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية دون إنفاذ القانون أو التوقيف.»

- محاسبة المتهمين بالتعذيب من مسؤوليه وضباطه وعناصره، على خلفية تورطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منها قتل المتظاهرين وتعذيبهم حتى الموت ومداهمة وسرقة وتحطيم محتويات المنازل وغيرها من انتهاكات موثقة، إبان فترة السلامة الوطنية (الطوارئ).

تزعم حكومة البحرين تنفيذ توصيات (لجنة بسيوني) بما فيها تلك المتعلقة بجهاز الأمن الوطني حيث سارع ملك البحرين لإصدار مرسوم بقانون رقم 115 لسنة 2011 [25] بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 14 لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني، وجاء في التعديل:

«**المادة الرابعة:** يختص جهاز الأمن الوطني بجمع المعلومات ورصد وكشف كافة الأنشطة الضارة المتعلقة بالتجسس والتخابر والإرهاب، وذلك للحفاظ على الأمن الوطني للمملكة ومؤسساتها ونظمها. المادة الخامسة مكرر (1) الفقرة الرابعة: ويحيل جهاز الأمن الوطني الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها»

وبرغم أن هذا المرسوم بقانون جاء منسجمًا مع توصية لجنة تقصي الحقائق حيث الشكل والمضمون إلا أن جهاز الأمن الوطني لازال يمارس كل أدواره السابقة، بالإضافة إلى عدم

محاسبة أي من المسؤولين والضباط والعناصر المنتمين لهذا الجهاز والذين تورطوا في التعذيب والانتهاكات التي طالت مئات الضحايا والتي وصلت إلى ذروتها في العام 2011. وعلى رأس المسؤولين عن الانتهاكات رئيس الجهاز السابق خليفة بن عبد الله آل خليفة الذي تمت ترقيته عوضًا عن محاسبته على جرائم التعذيب والقتل في مرحلة السلامة الوطنية.

الباب 5

المتورطون في التعذيب والضحايا

مسؤولون متورطون في التعذيب

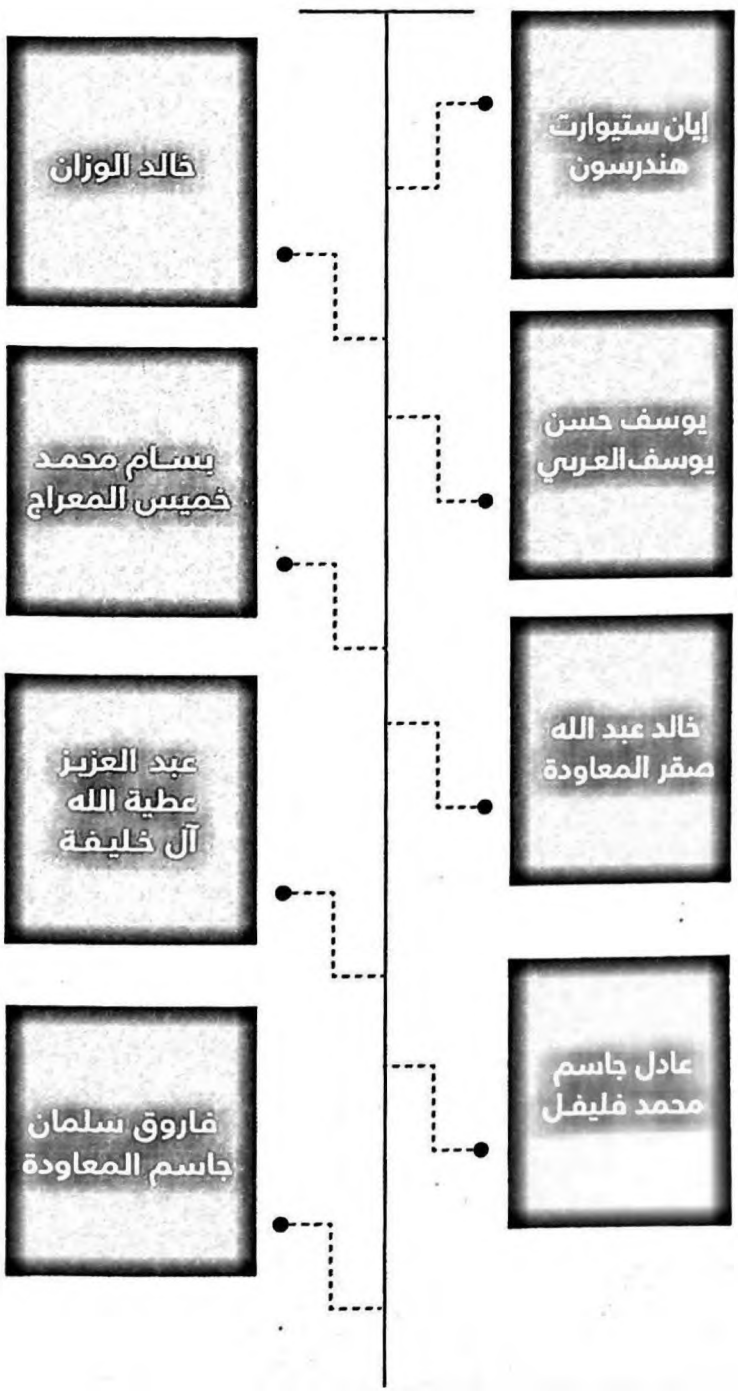

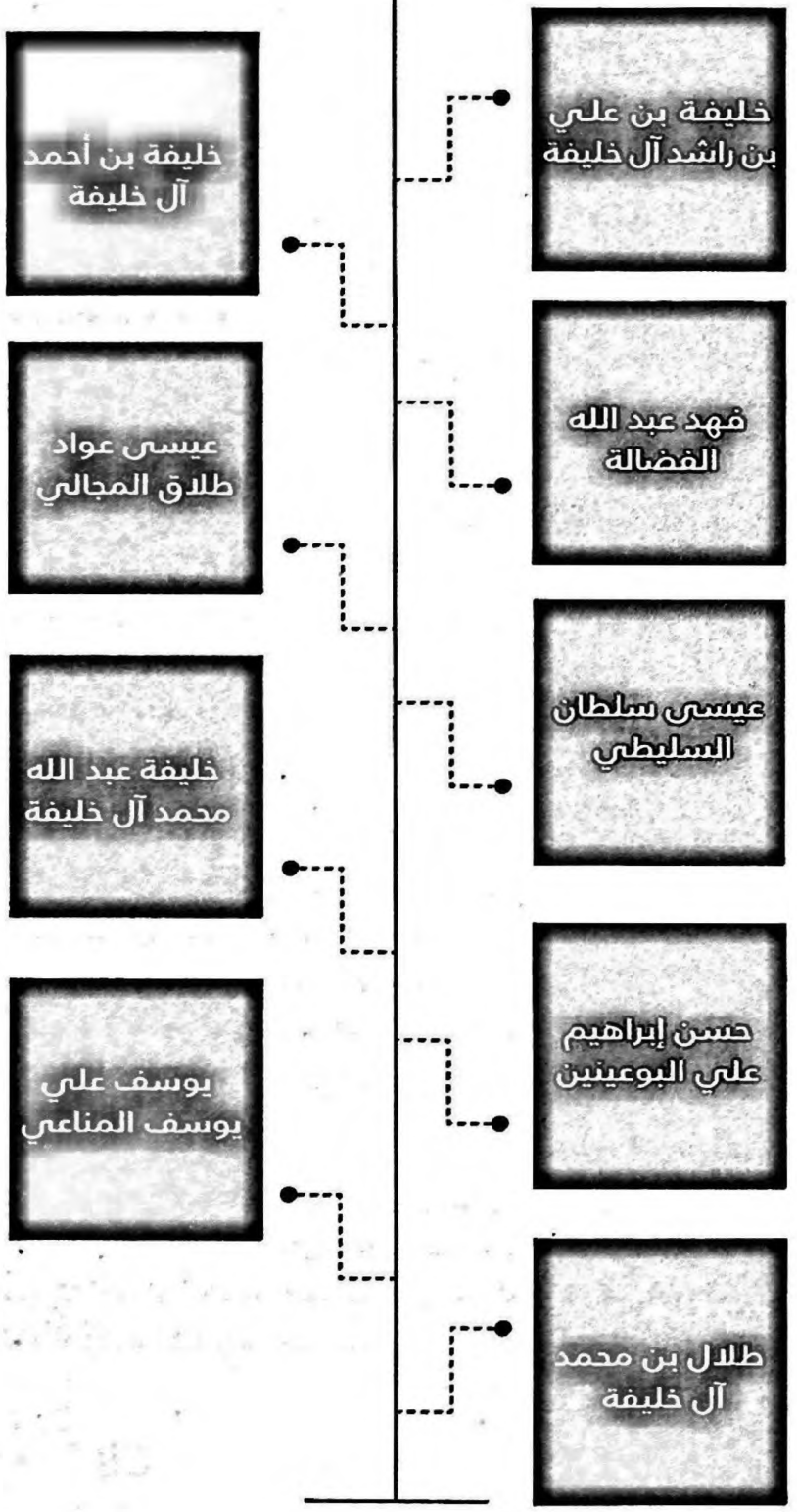
خليفة بن علي بن راشد آل خليفة
خليفة بن أحمد آل خليفة
فهد عبد الله الفضالة
عيسى عواد طلاق المجالي
عيسى سلطان السليطي
خليفة عبد الله محمد آل خليفة
حسن إبراهيم علي البوعينين
يوسف علي يوسف المناعي
طلال بن محمد آل خليفة

مسؤولون متورطون
في التعذيب

تجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية تعزز سياسة الإفلات من العقاب وتسعى لإيجاد المخرج القانوني لذلك. فقد أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة قانوناً (المرسوم الملكي 56 لسنة 2002) يمنح الحصانة لموظفي جهاز الأمن الوطني من المحاكمة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة قبل عام 2001.

إيان ستيوارت هندرسون

هو المدير العام السابق للإدارة العامة لمباحث أمن الدولة في البحرين ومستشار وزير الداخلية البريطاني. كان المسؤول عن تعذيب المعارضين منذ انضمامه لجهاز أمن الدولة في 23 أبريل 1966 وحتى تنحيته من منصبه في 3 يوليو 2000م. معظم الروايات التي نعرفها عن هندرسون نقلها ضحاياه. ويرى الحقوقيون أن هندرسون عزز ثقافة القتل خارج القانون لدى الأجهزة الأمنية.

تم جلب هندرسون[26] لقمع المعارضين في البحرين بعد نجاحه في قمع ثوار الماومار في كينيا في الخمسينات. عرف جهاز الأمن الذي كان يديره هندرسون أساليب قمعية شرسة وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. .

كان إيان هندرسون، الرجل الأول في جهاز الأمن الخاص على مدى ثلاثين عامًا فقد أعادتشكيل القسم الخاص بمباحث أمن الدولة الذي تأسس في العام 1957، وظل يترأس أجهزة المخابرات السرية المعنية بمتابعة السياسيين حتى العام 2000. كما شغل منصب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في البحرين حوالي 30 عامًا

عرف عن هندرسون قسوته في التعامل مع المعارضين، وقد أشرف بمعية ذراعه التنفيذية عادل فليفل على الملف الأمني خلال انتفاضة التسعينات. كما لم يكن يباشر التعذيب بنفسه، بل كان يفضل أن يظهر في شخصية المفاوض الذي يبحث عن حلول مع استمرار التلويح بالقبضة الأمنية.

أعلنت الحكومة البحرينية في 22 فبراير 1998 تقاعد هندرسون؛ لكنها أبقته مستشارًا لوزير الداخلية.وفي 7 يناير2000، صرح وزير الخارجية البريطاني آنذاك جاك سترو بأن قسم الجرائم المنظمة في «الميتربوليتن» قد فتح تحقيقا في تورط (هندرسون) بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

منحت السلطات البحرينية إيان هندرسون عدة أوسمة؛ في 20 يناير من العام 1982 منح الحاكم السابق عيسى بن سلمان وسام الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى، وفي العام 1983 تقلد وسام البحرين من الدرجة الأولى، كما منحه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في العام 2000 وسام الشيخ عيسى من الدرجة الأولى.

خالد الوزان

أحد أبرز صنّاع التعذيب في البحرين وكان مقربًا من مدير عام جهاز أمن الدولة سيئ الصيت الضابط البريطاني إيان هندرسون، وهو أحد أعضاء اللجنة المشرفة على التحقيق في أحداث التسعينيات والمشرف على التعذيب بمركز الخميس. مارس الوزان[27] كافة صنوف التعذيب بحق سجناء الرأي كالضرب بالألواح والهراوات الخشبية والمطاطية والتعليق من اليدين أو الأرجل على الأبواب أو بطريقة «الفيلقة» الشهيرة، إضافة إلى التعذيب النفسي عبر الإهانات والشتائم لانتزاع اعترافاتهم بالإكراه في القضايا السياسية المتعلقة بالحراك الشعبي آنذاك.

كان الوزان يشارك بنفسه في المداهمات على المنازل في أوقات الفجر لاعتقال المطلوبين للتحقيق، وكان يشارك ما يقوم به طاقم اقتحام المنازل من ترهيب أهلها وتخريب وعبث بالمحتويات الخاصة.

ويؤكد الشهود قيامه بالاعتداء الجنسي على الضحية سعيد الإسكافي ذي السبعة عشر ربيعًا الذي اعتقل من منزله في قرية السنابس ليعود جثة هامدة لأهله في 8 يوليو 1995 في غضون أسبوع من اعتقاله وتعذيبه حتى فارق الحياة في مركز الخميس. يروي أحد ضحايا الوزان الذين شهدوا الحادثة، أن الوزان كان يضربه بعصًا خشبية غليظة في كافة أنحاء جسمه رغم صغر سنه ودون أي رحمة، وكانت روحه تفيض تحت سطوة تعذيب خالد الوزان نفسه المشرف على قضيته وعلى عشرات القضايا الأخرى.

كما تكرر ذكر اسمه متورطًا في تعذيب نوح خليل نوح الذي لم يبلغ الثانية والعشرين عامًا ولاقى نفس المصير في 21 يوليو 1998 في أقل من سبعة أيام من اعتقاله في ذات المركز.

كما تؤكد التقارير على قيامه شخصيًا بممارسة التعذيب، سواء كان في مركز الخميس أو في التحقيقات الجنائية أو في القلعة (مركز وقيادة جهاز أمن الدولة السيء الصيت). وتشير الشهادات إلى أن الوزان كان يعذب نشطاء ومعتقلي قرى جزيرة المحرق لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم وعلى غيرهم، وكان يدير الهجمات والمداهمات على المنازل في أوقات الفجر بمعاونة ساعده الأيمن النقيب عيسى سلطان السليطي.

يوسف حسن يوسف العربي

أحد ضباط التحقيق، كان مسؤولًا عن التحقيقات واستلال الاعترافات بعد تعرض المعتقل لوجبات التعذيب المختلفة بمرأى ومسمع منه. وتشير شهادات بعض الضحايا إلى دور العربي في إرغامهم على الاعتراف وهم في وضعهم المزري حينما يجلبون له في أوقات الفجر أو العودة بهم لغرف التعذيب التي كانت بالقرب من مكتبه في التحقيقات الجنائية بالعدلية.

بسام محمد خميس المعراج

كان ضمن فريق التحقيق مع المعذبين فهد الفضالة وعيسى المجالي في تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين. وكان يلعب دورًا شبه نهائي في استلام المعتقل بعد تجريعه العذاب والمعاناة

ويعمل على إعطاء الأوامر بضرب وتعذيب المعتقل وتهديده بتسليمه للمعذبين لجرعات أخرى من التعذيب أو بالاعتداء على زوجته أو أمه أو أخته[28] ، أو أن يعترف بما يراد منه. وقد شهد، بمعية فهد الفضالة وضباط آخرين، الاعتداء على أحد النشطاء عندما تم تجريده من ثيابه وأدخل في دبره عصاة صلبة وهو مقيد من اليدين والرجلين.

خالد عبد الله صقر المعاودة

يعتبر خالد المعاودة ثاني المرافقين الأساسيين للجلاد عادل فليفل. وكان أحد أعضاء لجنة التعذيب الأمنية التي كونت في أحداث التسعينيات، ولازم كلًّا من عادل فليفل وخالد الوزان في مداهمة المنازل فجرًا والتفنن في تعذيب المعتقلين بدءًا من اعتقالهم وحتى ورودهم الحبس. وقد عرف عنه إطفاء أعقاب السجائر في أجساد المعتقلين والتنافس مع الوزان في تحقيق أكبر قدر من الأذى للضحايا.

عبد العزيز عطية الله آل خليفة

ترأس ما عرف بـ "اللجنة الأمنية» التي كانت تتكون من عدد من ضباط الداخلية الذين تولوا مسؤولية التحقيق مع معتقلي أحداث التسعينات. كانوا يمارسون التعذيب لإرغام الضحايا على الاعتراف. بعد تكوين جهاز الأمن الوطني استلم عبد العزيز عطية الله في 8 مايو 2002م رئاسته ليكون أول رئيس لهذا الجهاز بدرجة وزير.وبعد ازدياد المطالبات الشعبية بمحاكمته، تم تغيير موقعه في العام 2005 ليكون مستشارًا لرئيس الوزراء للشؤون الأمنية برتبة وزير، لإبعاده عن المساءلة.

عادل جاسم محمد فليفل

يعتبر اسمه من أكثر الأسماء الواردة في شهادات الضحايا في الفترة الممتدة بين 1980 وحتى 1997. لم يكن يكتفي بقيادة المداهمات على البيوت في أوقات الفجر، والتحقيق مع المعتقلين، بل كان يساهم في ضربهم وسب معتقداتهم والإشراف على تعذيبهم بشكل مباشر.

كما كان الساعد الأيمن للضابط البريطاني هندرسون، وعرف بتعذيب الضحايا نفسيًا عبر تهديدهم بالاعتداء على نساءهم، أو بالنظر لهم والتبسم في وجوههم أثناء قيام أحد أفراد طاقم التعذيب لديه بالاعتداء جنسيًا على للمعتقلين. بالإضافة إلى التعذيب بالصدمات الكهربائية، وسحب الأظافر واستعمال قضيب معدني ساخن أثناء التحقيق.

بعد إحالته للتقاعد في العام 2002 وبسبب الضغوطات والاحتجاجات المحلية في أعقاب ما نشر عن تورطه في قضايا مالية واتهامات بالنهب والفساد تصل الى 24 مليون دينار بحريني أي ما يعادل 36 مليون دولار ، هرب فليفل لأستراليا.

فاروق سلمان جاسم المعاودة

كان فاروق المعاودة مديرًا في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية (مكتب التحقيقات في العدلية) وهو مركز التعذيب الرئيسي بعد غياب الدور الأمني للقلعة (مقر جهاز الأمن الوطني). كما كان عضوًا في اللجنة الأمنية التي كان يترأسها عبد العزيز عطية الله في التسعينات، وكان له دور في إلحاق الأذى وتعذيب المعتقلين.

وقد قلدت السلطات فاروق المعاودة العديد من الأوسمة تقديرًا لجهوده في المناصب التي تولاها.

خليفة علي راشد آل خليفة

هو الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة) بين 26 سبتمبر 2005 و3 يوليو 2008. تسبب في اعتقال العديد من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما ساهم في توتر الوضع الداخلي بشكل ملفت انعكس على التقارير الحقوقية والإعلامية عن البحرين.
وتشير شهادات المعتقلين -أثناء إدارة خليفة لجهاز أمن الدولة- إلى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة ما كان محل عناية المنظمات الحقوقية المحلية والدولية التي ظلت تطالب بتكوين لجان تقصي في دعاوى التعذيب ومحاسبة المسؤولين عنها.

خليفة بن أحمد آل خليفة

عُيّن طلال بن محمد آل خليفة في أغسطس 2016 رئيسًا لجهاز الأمن الوطني. ويفيد نشطاء حقوقيون أنه تورط في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في أروقة جهاز الأمن الوطني. كما أنه متهم بتعذيب المعارضين باستخدام شتى الوسائل، وأبرزها الصعق الكهربائي، لانتزاع الاعترافات.

فهد عبد الله الفضالة

برز اسمه بشكل متميز في ممارسة التعذيب بشكل مباشر للمعتقلين وتبادل الأدوار مع ضباط آخرين عرف منهم الأردني

الـذي منـح الجنسـية البحرينيـة عيسـى المجالـي وبسـام المعـراج لاسـتلال الاعترافـات بالطريقـة التـي يريدهـا. كما كان يرافـق المعتقليـن إلـى النيابـة العامـة وكان يمـارس التعذيـب والضـرب لـكل مـن يرفـض التوقيـع علـى الاعترافـات الجاهـزة أو مخالفـة مـا هـو مذكـور فـي اعترافـات التحقيقـات.
وتشـير الشـهادات إلـى اسـتعراضه للسـلاح أمـام الضحايـا وتهديدهـم بالقتـل وفبركـت مسـرحية حتـى لا يتمكـن أحـد مـن الوصـول إليهـم أو معرفـة مصيرهـم. وتؤكـد قيامـه مـع المجالـي بالتحـرش الجنسـي ببعـض المعتقليـن وإدخـال عصًـا خشـبية فـي دبـر بعضهـم لإرغامهـم علـى الاعتـراف.

عيسى عواد طلاق المجالي

هـو ضابـط أردنـي فـي نهايـة العقـد الرابـع مـن العمـر، تـم منحـه الجنسـية البحرينيـة. يعمـل فـي مكتـب التحقيقـات الجنائيـة برتبـة مـلازم أول، ويتوقـع أن تتـم ترقيتـه لرتبـة أعلـى تقديـرًا لجهـوده فـي اسـتلال الاعترافـات مـن المعتقلين ونشـطاء اللجان الشـعبية. هـو أول مـن يسـتلم المعتقليـن فـي محاولـة لاسـتلال الاعترافـات وكسـر إرادتهـم.

اشـتهر المجالـي باسـتعماله للغـة السـب والشـتم والـكلام البـذيء مـع المعتقليـن بالتعـرض لشـرف أمهاتهـم وأخواتهـم وزوجاتهـم، بالإضافـة إلـى السـخرية والاسـتهزاء المتكرريـن بمعتقداتهـم الدينية. وقـد أوعـز وشـهد تعذيـب العديـد مـن النشـطاء والمدافعيـن عـن حقـوق الإنسـان.

عيسى سلطان السليطي

برز دوره في مساعدة رئيسه الوزان في ملاحقة النشطاء وقيادة المداهمات الليلية على بيوتهم. كما لعب دورًا في التحقيق مع المعتقلين في جزيرة المحرق وتحديدًا شباب قرى عراد والدير وسماهيج، واستعمال وسائل التعذيب والترهيب المختلفة لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم.

خليفة عبد الله محمد آل خليفة

كان مسؤولًا عن اعتقال النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعد توليه رئاسة جهاز الأمن الوطني خلفًا لخليفة علي راشد آل خليفة.

قاد عملية الاعترافات المتلفزة التي عرضت على الفضائية البحرينية في ديسمبر 2008 لمجموعة من المعتقلين (معتقلي مخطط الحجيرة) الذين تعرضوا للصعق الكهربائي والتعذيب الشديد. استخدمت تلك الاعترافات ذريعة لاعتقال شخصيات وقيادات شعبية معروفة في يناير 2009، ما أشعل الاحتجاجات الشعبية في قرى ومدن البحرين حتى تم الإفراج عنهم في أبريل من العام نفسه بعد تعليق التهم ضدهم.

العميد حسن إبراهيم علي البوعينين

تم تعيين حسن إبراهيم علي البوعينين وكيلًا لجهاز الأمن الوطني بمرسوم ملكي رقم (4) لسنة 2017، في 12 يناير 2017.

كان البوعينين مسؤولًا عن الإشراف على سجن القلعة الذي يديره جهاز الأمن الوطني البحريني، حيث كان يخضع المحتجزين للتعذيب بالصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم والضرب على باطن القدم.

وكان مدعون عامون سويسريون قد بدأوا تحقيقًا بخصوص البوعينين بعد توجيه عدد من الضحايا تهمًا له بالتعذيب وسوء المعاملة.

يوسف علي يوسف المناعي

هو أحد ضباط جهاز الأمن الوطني العاملين تحت إشراف النقيب بدر إبراهيم حبيب الغيث، النقيب المتهم بتعذيب قيادي المعارضة المعتقلين في قضية ال 21 وهو المسؤول عن الإصابات التي تعرض لها الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة.

وهو أحد أهم المتهمين بالتعذيب، وكان يقود كتيبة من قوات مكافحة الشغب ويلبس زي القوات الخاصة.

طلال بن محمد آل خليفة

هو النجل الثاني لوزير الداخلية السابق محمد آل خليفة والشقيق الأصغر لسفير البحرين في بريطانيا فواز آل خليفة. تسلّم طلال محمد آل خليفة مهامه بعد صدور المرسوم الملكي رقم (66) لسنة 2016 بتعيينه رئيسًا لجهاز الأمن الوطني، بعدما

درس في كلية «ساند هيرست» العسكرية في بريطانيا وتخرج منها عام 1992.

عبد العزيز بن عطية الله آل خليفة

شغل منصب محافظ المنامة قبل تعيينيه كأول رئيس لجهاز للأمن بدرجة وزير. هو ضابط سابق في المخابرات البحرينية أشرف خلال منتصف التسعينيات على لجنة التحقيق الرئيسية مع نشطاء المعارضة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد.

ضحايا ممارسات السلطات الأمنية

محمد غلوم بوجيري (1976)

كان بوجيري ناشطًا ومطالبا بقضايا شعبه في الحرية والديمقراطية والحياة الحرة الكريمة. في نهاية شهر نوفمبر 1976 وبعد قتل الضحية عبد الله المدني، ألقت أجهزة المخابرات القبض عليه، وأخذوه معهم ليعذب أبشع تعذيب، وعلى إثر ذلك تم نقله إلى المستشفى، ليموت في 2 ديسمبر 1976 بعد عشرة أيام من التعذيب المتواصل.

بعدها استدعى جهاز المخابرات والده ليتسلم ابنه، ثم دفنوه سرًا في مقبرة المنامة دون أن يعرف أحد حتى الآن مكان القبر.

سعيد العويناتي (1976)

اعتقل سعيد العويناتي (25 عامًا) خلال حقبة قانون أمن الدولة، وتلقى صنوف التعذيب المختلفة بإشراف هندرسون حتى لقي حتفه في 12 ديسمبر 1976 بعد نحو أربع وعشرين ساعة من اعتقاله. كان العويناتي شاعرًا وناشطًا في الصحافة الثقافية.

جميل علي محسن العلي (1980)

في 26 أبريل 1980، اعتقل المواطن جميل العلي أثناء مشاركته في إحدى المسيرات التي قمعتها السلطات الأمنية، وبعد ثلاثة عشر يومًا من اعتقاله، توفي في 5 مايو 1980. بعد تعرضه لأبشع أساليب التعذيب التي ظهرت آثارها على جسده، ومن تلك الأساليب:

- حرق جسده بالمكوى الكهربائي
- كسر بعض أعضاء بدنه
- حفر بعض المواضع من جسده بالمثقاب الكهربائي
- التعذيب بواسطة الصعق الكهربائي

منعت السلطات أهل الضحية من استلام جثمانه، فانطلقت الجماهير إلى مستشفى السلمانية، وانتزعوا جثمانه بالقوة، وقد التقطت له كثير من الصور كوثائق دامغة تدين المتورطين في تعذيبه.

عيسى أحمد حسن قمبر (1996)

تعرض للتعذيب الشديد وظل مقيداً بالسلاسل من يديه ورجله طول فترة اعتقاله وأثناء محاكمته وهو معصوب العينين وتم إعدامه رمياً بالرصاص بتاريخ 26 مارس 1996 وكان عمره 29 عاماً بعد أن حكم عليه بالإعدام من محكمة أمن الدولة بقتل أحد منتسبي وزارة الداخلية في البحرين على اثر اندلاع مواجهات في منطقة سكناه النويدرات في شهر مارس 1995. وقد رفضت السلطات تسليم جثته وقامت بدفنه بمقبرة الحورة، وحوصرت المقبرة مباشرة من قبل قوات الأمن أثناء الدفن ومنعت دخول أي شخص إليها، كما ورفضت الحكومة إقامة مجلس الفاتحة على روحه.

الشيخ جمال العصفور(1981)

كان ناشطًا في المجموعة اللندنية التي عرفت لاحقًا باسم «حركة أحرار البحرين الإسلامية». اتهم بتأسيس «حركة الشهداء» وتم اعتقاله في العام 1981 وقضى تحت التعذيب.

الدكتور هاشم العلوي (1986)

في سبتمبر 1986 شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة ضد العشرات من النشطاء، ومن بينهم الدكتور العلوي، ردًا على مطالبتهم بإعادة العمل بالدستور والحياة النيابية وإلغاء القوانين القمعية المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون أمن الدولة.

وقد تم تعذيب الدكتور العلوي في السجن ما أدى إلى وفاته مع مجموعة من النشطاء.

سعيد الإسكافي (1995)

سجن الاسكافي، الذي لم يتجاوز السابعة عشرة من العمر، بسبب مشاركته في بعض التظاهرات المطلبية.تعرض خلال فترة سجنه التي لم تتجاوز ستة أيام لتعذيب نفسي وجسدي وصفه الأطباء الذين رأوا آثار التعذيب على جثته، بأنه جريمة ضد الإنسانية يستحق مرتكبها المثول أمام محكمة العدل الدولية.

في 8 يوليو 1995، تلقى والد الاسكافي اتصالًا هاتفيًا من السلطات الأمنية، ليحضر إلى المستشفى بذريعة مرض ابنه. وقد سرب جهاز الأمن في ذلك اليوم خبرًا بأن الاسكافي سوف يطلق سراحه، ولكن اكتشف أهله أنه قد تمت تصفيته في السجن.

عبد الكريم فخراوي (2011)

في 12 أبريل 2011، توجه المواطن عبد الكريم فخراوي إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن اقتحام قوات الأمن بيته وتخريب محتوياته، فاختفى لمدة أسبوع. وبعدها تلقى ذووه اتصالًا هاتفيًا من السلطات الأمنية للقدوم وتسلم جثته، مدعية أنه توفي نتيجة فشل كلوي. وفي المشرحة ظهرت آثار التعذيب المبرح على جسده الذي يؤكده شهود عيان شهدوا ما تعرض له من ضرب وتنكيل على يد عناصر جهاز الأمن الوطني، على مدار أسبوع إلى أن فارق الحياة.

زكريا العشيري (2011)

في 2 أبريل 2011، اعتقل جهاز الأمن الوطني الصحافي البحريني زكريا العشيري بسبب علاقته بلجنة «حماية الصحفيين»، التي كانت توثق الانتهاكات بحق الصحفيين في البحرين. وبعد تسعة أيام من اعتقاله توفي العشيري نتيجة للتعذيب والضرب الذين ظهرت آثارهما واضحة على جسده.

جابر العليوات (2011)

توفي العليوات بعد خروجه من السجن بيومين بتاريخ 6 ديسمبر 2011 وقد فرضت السلطات الأمنية تعتيمًا على قضيته. ويفيد الشهود عن كسور متعددة في جسمه، وآثار أحذية ورضوض على بطنه التي كانت منتفخة جدًا بسبب نزيف داخلي.

وقد أجبرت الجهات الأمنية ذوي العليوات على التكتم حول سبب وفاته، وادعت بأنه توفي تحت تأثير المخدرات.

حسن جاسم حسن الحايكي (2016)

في 31 يوليو 2016 تلقت أسرة الحايكي مكالمة هاتفية من مركز شرطة الحورة أبلغت فيها بوفاته في مجمع السلمانية الطبي، من دون معرفة أسباب الوفاة. سارعت وزارة الداخلية البحرينية سارعت إلى إصدار بيان زعمت فيه أن «حالة الوفاة طبيعية وأن الموقوف كان يعاني من مشكلة صحية».

في حين أكدت أسرته أنه لم يكن يعاني من أي مشاكل صحية قبل اعتقاله، وبأنه توفي متأثرًا بإصابات تعرض لها خلال التعذيب من خلال التعليق بالسلاسل لمدة 5 أيام وضربه بشدة أثناء التحقيق والتركيز على الرأس وعلى المناطق الحساسة من جسمه من أجل إجباره على الاعتراف ببعض التهم.

وذكرت العائلة أنه تم نقل ابنها أكثر من 3 مرات إلى مبنى النيابة العامة لتوقيع الاعترافات إلا أنه في المرة الأولى لم يكن قادرًا على الكلام من شدة الإعياء وفي المرة الثانية لم يقبل التوقيع ما عرضه لمزيد من التعذيب، كما أنه طالب بوجود محام إلا أنه قوبل بمزيد من التعذيب.

الباب 6

العمل الأمني
والانتهاكات الحقوقية

العمل الأمني
والانتهاكات الحقوقية

تتركز مهمة جهاز الأمن الوطني على اعتقال المطلوبين وإيداعهم أماكن الاحتجاز التابعة له. بالإضافة إلى مداهمة المنازل، فجرًا في معظم الأحيان، من دون مراعاة الحرمات أو الأعراف والقيم، وإهانة المعتقدات الدينية للمواطنين.

يرتكب منتسبو جهاز الأمن الوطني جملة من الانتهاكات الحقوقية بحق المحتجزين، والتي تقع ضمن إطار التعذيب وإساءة المعاملة حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لحقوق الإنسان، **من ضمنها:**

- ضرب أقدام المحتجزين بالخراطيم المطاطية و الهراوات
- صفع ولكم وركل المحتجزين
- إجبار المحتجزين على الوقوف لفترات طويلة
- تهديد المحتجزين بالقتل
- الصعق بالكهرباء
- تعليق المحتجزين في أوضاع مؤلمة
- تعريض المحتجزين للضرب المبرح
- التهديد بالاغتصاب

وتفيد التقارير الطبية تعرض الضحايا لإصابات نذكر منها:ندبات نتيجة لانتهاكات بدنية

- كدمات بسبب الضرب
- ندبات حول الرسغين بسبب أدوات ضيقة غير القيود اعادسة
- اعتلال في مفصل الكتف يؤدي إلى الحد من الحركة
- اضطرابات في مفصل الترقوة
- حروق

كما تقع على عاتق عناصر جهاز الأمن الوطني مهمة ملاحقة بعض المطلوبين واقتفاء آثارهم إن عبر تجنيد بعض المخبرين على الأرض لجمع المعلومات أو عبر تتبع شرائح الهواتف لتحديد أماكن تواجدهم واعتقالهم. وقد يقوم منتسبو جهاز الأمن الوطني بخطف بعض الأشخاص، وحتى الأطفال منهم، والتحرش جنسيًا بهم وتصويرهم وذلك لابتزازهم وتهديدهم في حال رفضوا التعاون مع الجهاز المذكور.

وقد تم تعديل بعض أحكام المرسوم رقم 14 لسنة 2002، في بداية العام 2017، لمنح جهاز الأمن الوطني صلاحية الضبط القضائي[29] ، في مخالفة لتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

التوصيات

لملك البحرين:

- تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بما في ذلك جعل جهاز الأمن الوطني معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية وإنفاذ القانون والتوقيف ومحاسبة كبار المسؤولين المتورطين في قضايا التعذيب وسوء المعاملة

لحكومة البحرين:

- محاسبة منتسبي جهاز الأمن الوطني المتورطين بارتكاب الانتهاكات وممارسة التعذيب، وإحالتهم لمحاكمات عادلة
- تعديل المرسوم بقانون رقم 65 للعام 2002 ليتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان
- الالتزام بالمادة 8 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تحظر تعذيب أو إساءة معاملة أي شخص

للمجتمع الدولي:

- الضغط على حكومة البحرين لوضع حد للانتهاكات الحقوقية التي يقوم بها جهاز الأمن الوطني
- تشكيل لجنة دولية للوقوف على التجاوزات والانتهاكات التي ترتكب ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان
- مطالبة حكومة البحرين بالسماح بفتح مكتب دائم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لمراجعة تنفيذ البحرين تعهداتها إزاء التوصيات التي قدمت لها في جنيف
- مطالبة البحرين بتقديم دعوة مفتوحة لمقرري الأمم المتحدة الخاصين لزيارة البحرين والسماح لهم بالوصول غير المشروط لكافة أماكن الاحتجاز

ختامًا

أعطت الصلاحيات الواسعة الممنوحة لجهاز الأمن الوطني غطاءً قانونيًا له يسمح لمنتسبيه بالإفلات من العقاب رغم كل التجاوزات والانتهاكات المرتكبة. وقد تورط عناصر الجهاز المذكور، منذ تأسيسه إلى الآن، بالعديد من الانتهاكات الحقوقية الجسيمة المرتكبة بحق المحتجزين في قبضته، أدت في بعض الحالات إلى إصابات خطيرة وفي حالات أخرى إلى الوفاة.

وبناء على ما تقدم، فإن المنظمات الحقوقية المشتركة في إعداد هذا التقرير ترفض ترسيخ سياسة الإفلات من العقاب التي تشجع المتورطين في ارتكاب الانتهاكات الحقوقية، وخصوصًا منتسبي جهاز الأمن الوطني، على التمادي في ممارساتهم. كما تطالب بتوفير المناخ المناسب لتحميل كافة المتورطين مسؤولية ممارساتهم وتحويلهم إلى المحاكمة.

الملحق

رقم ١

مرسوم رقم (28) لسنة 2012 بشأن مكتب مستقل للمفتش العام ومكتب المعايير المهنية في جهاز الأمن الوطني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني، وتعديلاته،

وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وعلى الأخص التوصيتين رقمي (1718)، (1722) الواردتين فيه،

وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة (1)

يُنشأ مكتب مستقل للمفتش العام في جهاز الأمن الوطني، يختص بتلقي وفحص الشكاوى المتعلقة بسوء معاملة الأشخاص من قبل منتسبي الجهاز وانتهاكاتهم الأخرى للقوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين، وإجراء التحريات المتعلقة بتلك الشكاوى، متى ارتكبت هذه المخالفات بمناسبة أو بسبب أو أثناء تأديتهم لأعمال وظائفهم أو كان للجهاز ثمة دور فيها.

المادة (2)

يُعين المفتش العام بمرسوم بدرجة وكيل وزارة بناء على ترشيح رئيس جهاز الأمن الوطني وعرض رئيس مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى.

ويشترط فيه من واقع خبرته وقدراته الشخصية تميزه بالاستقلال والحيادية والنزاهة.

المادة (3)

يمارس المفتش العام صلاحياته ومهامه باستقلال تام عن أي سلطة توجيه أو إشراف من قبل جهاز الأمن الوطني، وذلك فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة إليه والقرارات المرتبطة بها، وله في سبيل ذلك:

1. إمكانية الوصول الآمن إلى الأشخاص والحصول على المعلومات التي تكون ضرورية لفحص الشكاوى المقدمة إليه بكل دقة وفعالية.

وعلى الوزارات والمسئولين والمعنيين بها تزويده بما يطلبه من بيانات ومعلومات ومستندات تتعلق بموضوع الشكوى.

2. اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل ضمان أمن وسلامة أصحاب الشكاوى وأولياء أمورهم والأشخاص الآخرين ذوو الصلة بموضوع الشكوى.

المادة (4)

يجب على المفتش العام:

1. الحفاظ على سرية وأمن المعلومات الخاصة بجهاز الأمن الوطني.

2. إبلاغ صاحب الشكوى والمشكو في حقه ببيان يحتوي على معلومات وافية وكافية تتضمن الخطوات التي تم اتخاذها من أجل فحص الشكوى والنتائج التي خلص إليها ما لم تكن هذه البيانات والمعلومات سرية.

3. تقديم تقرير نصف سنوي بعمل مكتب المفتش العام إلى رئيس جهاز الأمن الوطني.

ويجب على رئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه التقرير المشار إليه رفعه بحالته إلى رئيس الوزراء ليقرر ما يراه في شأنه.

4. وضع التعليمات اللازمة لنظام عمل مكتب المفتش العام بما في ذلك استلام الشكاوى وقيدها والجدول الزمني لبحثها وضمانات أمن وسلامة وخصوصية مقدميها وأولياء أمورهم والأشخاص الآخرين ذوو الصلة بموضوع الشكاوى.

المادة (5)

يُعفى المفتش العام من منصبه بموجب مرسوم في حالة إخلاله بأداء مهام وظيفته وذلك بناء على توصية مسببة من قبل رئيس جهاز الأمن الوطني وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

المادة (6)

يعاون المفتش العام عدد كاف من الموظفين المتخصصين في أداء واجباته ومهامه.

المادة (7)

يكون للمفتش العام مكتبان آمنان منفصلان على النحو التالي:

1. مكتب في مقر جهاز الأمن الوطني يخصص لحفظ الملفات والأوراق والمعلومات المتعلقة بالشكاوى المقدمة إليه بشكل آمن ومستقل عن أوراق ومعلومات جهاز الأمن الوطني.

ويكون هذا المكتب المكان الوحيد الذي يقوم فيه المفتش العام بإجراء الاستفسارات عن منتسبي جهاز الأمن الوطني وفحص المعلومات المتعلقة بموضوع الشكوى.

2. مكتب في مقر وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف يتلقى من خلاله الشكاوى والاتصالات والمعلومات المتعلقة بها ويحتفظ فيه بالأوراق والسجلات وأية معلومات أخرى ذات طبيعة سرية ضرورية لتأكيد سلامة وأمن ذوو العلاقة بموضوع الشكوى.

المادة(8)

بمراعاة الصلاحيات والسلطات المقررة للنيابة العامة بمقتضى القوانين ذات الصلة المعمول بها في مملكة البحرين ؛ يتعين على المفتش العام التنسيق مع مكتب النائب العام فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

المادة(9)

يخصص لمكتب المفتش العام بنداً منفصلاً بميزانية جهاز الأمن الوطني يكون كافيا لتغطية نفقات إدارة المكتب، وللمفتش العام وحده سلطة التصرف في المخصصات المالية المقررة للمكتب المذكور.

المادة (10)

يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بإنشاء مكتب للمعايير المهنية في جهاز الأمن الوطني يختص بالآتي:

1. إعداد مدونة قواعد السلوك لتنظيم عمل منتسبي الجهاز ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء. ويجب أن تتضمن المدونة المشار إليها المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان المطبقة محليا ودوليا والمرتبطة بعمل الجهاز.

2. إعداد وتنفيذ برامج مستمرة للتدريب المهني لمنتسبي الجهاز.

3. تلقي وفحص الشكاوى الداخلية بالجهاز وإحالة نتيجة الدراسة للجهات المعنية به لاتخاذ ما يلزم في شأنها.

المادة (11)

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

المادة (12)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس جهاز الأمن الوطني تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء

محمد بن مبارك آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: 6 ربيع الآخر 1433هـ

الموافق: 28 فبراير 2012م

الملحق
رقم 2

مرسوم رقم (1) لسنة 2017

بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002

بإنشاء جهاز الأمن الوطني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني وتعديلاته،

وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا الآتي:

المادة الأولى

يُستبدَل بنص المادة الخامسة مكرراً (1) الفقرة الرابعة من المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني، النص الآتي:

«مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، وأحكام القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، يكون لضباط وضباط صف وأفراد جهاز الأمن الوطني صفة مأموري الضَّبْط القضائي بالنسبة للجرائم الإرهابية. وفيما عدا هذه الجرائم يحيل الجهاز الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية المقررة بشأنها».

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: 4 ربيع الآخر 1438هـ

الموافق: 2 يناير 2017م

المصادر والمراجع

1. http://www.jasblog.com/wp/?p=6133
2. http://www.gfbtu.org/main/?page_id=456
3. http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=5682#.WWzUPISGPIU
4. http://www.legalaffairs.gov.bh/93.aspx?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqiE9wn3faJCY
5. http://www.bipd.org/publications/Articles/965153.aspx
6. http://www.aljazeera.net/news/arabic/20029/5//%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D98%A%D986-%%D8%AA%D986%%D8%B4%D8%A6-%D8%AC%D987%%D8%A7%D8%B2%D8%A7-%D984%%D984%%D8%A3%D985%%D986-%%D8%A7%D984%%D988%%D8%B7%D986%%D98%A-%D8%A8%D8%AF%D984%%D8%A7-%D985%%D986-%%D8%A7%D984%%D985%%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB
7. http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2002
8. http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2008
9. http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2011
10. نص المرسوم الملكي رقم 115 لسنة 2001 على أن:

- يختص جهاز الأمن الوطني بجمع المعلومات ورصد وكشف كافة الأنشطة الضارة المتعلقة بالتجسس والتخابر والإرهاب، وذلك للحفاظ على الأمن الوطني للمملكة ومؤسساتها ونظمها.
- يحيل جهاز الأمن الوطني الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها

11. راجع الملحق رقم 1

12. http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=70699#.WWzgR4SGPIU

13. http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

14. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

15. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b044.html

16. http://hrlibrary.umn.edu/arab/a0032-.html

17. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/DetentionOrImprisonment.aspx

18. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx

19. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b042.html

20. http://www.alwasatnews.com/news/1197816.html

21. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/OPCAT.aspx

22. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b042.html

23. http://www.alwasatnews.com/news/1238493.html

24. http://arabic.salam-dhr.org/?p=1789

25. http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2011

26. http://bhmirror.myftp.biz/news/8877.html

27. http://bahrainmirror.com/news/36957.html

28. http://mirror.no-ip.org/news/10036.html

29. راجع الملحق رقم 2

« تعرضت للشتم الطائفي و الإزدراء و التعرية و التحرش اللفظي و الجنسي من قبل المحقق في جهاز الأمن الوطني و التهديد بإستهداف أفراد اسرتي و تم إجباري على شتم الرموز الوطنية والدينية و وصفهم بالارهابيين و وصف المقتولين خارج نطاق القانون في بالارهابيين و إجباري على ترديد النشيد الملكي و حينما قلت لهم لا أحفظ النشيد تعرضت للضرب المبرح و اللكم في الرأس وأجزاء مختلفة من الجسم و كان الضرب يزداد عندما أجيب أجوبة قانونية و حقوقية متعلقة بعملي الحقوقي السلمي و العلني و كان يقول لي ان لا توجد منظمة في العالم بامكنها انقاذك او انقاذ النشطاء و سوف نقوم باستهدافكم جميعا»

ابتسام الصائغ

الحقوقية المعتقلة وضحية التعذيب

"I was insulted and stripped of my clothes. I was also subjected to sexual and verbal assault by the interrogator of the National Security Agency (NSA), and threatened to target my family. They obliged me to insult the religious and national characters and describe them, in addition to those extrajudicial killed, as terrorists. Moreover, I was obliged to sing the royal anthem, and harshly beaten and kicked all over my body and head when I replied that I don't memorise it. The beating was worsened when I replied legal answers related to my publicised peaceful human rights defending work. They told me "there is no organisation in the whole world can protect you or the activists; you will all be targeted".

Ebtisam Alsaegh

Detained human rights defender and victim of torture

26. Bahrain's Constitution of 2002, https://www.constituteproject.org/constitution/Bahrain_2002.pdf

27. Amnesty International, "BAHRAIN: WOMAN HUMAN RIGHTS DEFENDER AT HIGH RISK OF TORTURE, INCLUDING SEXUAL ASSAULT", 4 July 2017, https://www.amnesty.org/en/press-releases/201707//bahrain-woman-human-rights-defender-at-high-risk-of-torture-including-sexual-assault/

28. Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain (ADHRB), "NSA Targets Mohamed Sultan, Son of Opposition MP", 26 June 2017, http://www.adhrb.org/201706//bahrain-nsa-targets-mohamed-sultan-son-opposition-mp/

29. Kingdom of Bahrain, Ministry of Finance, http://www.mof.gov.bh/categorylist.asp?ctype=budget

30. The Guardian, "Bahrain receives military equipment from UK despite violent crackdown", https://www.theguardian.com/world/2012/feb/14/bahrain-military-equipment-uk

31. Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry. Available at http://www.bici.org.bh/

32. INDEPENDENT, Briton at the heart of Bahrain's brutality rule, 18 February 1996, http://www.independent.co.uk/news/world/briton-at-the-heart-of-bahrains-brutality-rule-1319571.html

33. Bahrain Centre for Human Rights, "To evade prosecution of involvement in crimes against humanity", 18 FEBRUARY, 2010, HTTP://WWW.BAHRAINRIGHTS.ORG/EN/NODE/3040

34. Human Rights Watch, "No Justice in Bahrain, Unfair Trials in Military and Civilian Courts", https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/bahrain0212webwcover.pdf

35. Marc Owen Jones, "The Killing of Abdulla al-Madani, Muhammed Ghuloom Bucheeri & Saeed al-Owainati", 20 AUGUST 2013, https://marcowenjones.wordpress.com/201320/08//the-murder-of-abdulla-al-madani/

36. Al-Wefaq National Islamic Society, "Jameel Al-Ali ... Tells The History of Torture In Bahrain", 10 May 2013, http://alwefaq.net/cms/201319623/10/05//

37. Bahrain Mirror, "Bahraini Officer Involved in Murder of Activists & Torture of Hundreds Others Announced Dead", 14 April 2017, http://bhmirror.myftp.biz/en/news/36958.html

38. Al Akhbar English, "Bahrain cuts jail terms of two policemen who tortured protester to death", 27 October 2013, http://english.al-akhbar.com/node/17430

39. See Annex 2

40. http://www.ombudsman.nsa.bh/en/office-of-the-ombudsman/Ombudsman-Royal-Decree/

• The National Security Agency shall collect information, monitor and detect all harmful activities related to espionage and terrorism in order to preserve the national security of the Kingdom and its institutions and systems.

• The National Security Agency refers cases that require arrest or detention to the Ministry of Interior for legal action

13. See Annex 1

14. Bahrain News Agency, "NSA officers' judicial control limited to terror crimes", 5 January 2017, http://www.bna.bh/portal/en/news/764488

15. United Nations, "Universal Declaration of Human Rights", http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/index.html

16. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, International Covenant on Civil and Political Rights, http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

17. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, Basic Principles on the Role of Lawyers, http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RoleOfLawyers.aspx

18. Arab Charter on Human Rights, http://www.humanrights.se/wp-content/uploads/201201//Arab-Charter-on-Human-Rights.pdf

19. United Nations General Assembly, Body of Principles for the Protection of All Persons under Any Form of Detention or Imprisonment, http://www.un.org/documents/ga/res/43/a43r173.htm

20. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx

21. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, Code of Conduct for Law Enforcement Officials, Adopted by General Assembly resolution 34169/ of 17 December 1979, http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/LawEnforcementOfficials.aspx

22. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, OPTIONAL PROTOCOL TO THE CONVENTION AGAINST TORTURE (OPCAT) SUBCOMMITTEE ON PREVENTION OF TORTURE, http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/OPCAT/Pages/OPCATIntro.aspx

23. United Nations Human Rights, Office of High Commissioner, "Code of Conduct for Law Enforcement Officials", http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/LawEnforcementOfficials.aspx

24. REPORT OF THE BAHRAIN INDEPENDENT COMMISSION OF INQUIRY, http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf

25. Human Rights Watch, "The Blood of People Who Don't Cooperate", 22 November 2015, https://www.hrw.org/report/201522/11//blood-people-who-dont-cooperate/continuing-torture-and-mistreatment-detainees

RESOURCES

1. General Federation of Bahrain Trade Unions, "History of Bahraini Labor Movement", http://www.gfbtu.org/main/?page_id=6393 [Arabic]
2. Sanawat Al Jareesh, "The uprising of March 1965, an immortal event from our national history", 9 March 2013, http://www.jasblog.com/wp/?p=6133 [Arabic]
3. Legislation and Legal Opinion Commission, "Decree-Law on State Security Measures",

   http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=5682#.WXeD4oSGPIV, [Arabic]
4. Legislation & Legal Opinion Commission, "Explanatory note to the amended Constitution of the Kingdom of Bahrain issued in 2002", http://www.legalaffairs.gov.bh/93.aspx?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqiE9wn3faJCY, [Arabic]
5. Bahrain Institute for Political Development, «National Security», 25 March 2012, http://www.bipd.org/publications/Articles/965153.aspx, [Arabic]
6. Bahrain Lawyers Network, "Legislations for 2002", http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2002, [Arabic]
7. Legislation and Legal Opinion Commission, Royal Decree No. 14 of 2002, regarding the National Security Agency (NSA), http://www.legalaffairs.gov.bh
8. Bahrain Lawyers Network, "Legislations for 2008", http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2008, [Arabic]
9. REPORT OF THE BAHRAIN INDEPENDENT COMMISSION OF INQUIRY, http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf
10. Human Rights Watch, "No Justice in Bahrain, Unfair Trials in Military and Civilian Courts", https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/bahrain0212webwcover.pdf
11. The Lawyers of Bahrain's Encyclopaedia of, Encyclopaedia of Legislation, Legislation of 2011, http://www.mohamoon-bh.com/Default.aspx?action=LegsYears&Year=2011
12. The Royal Decree No. 115 of 2001 stipulates that:

King of the Kingdom of Bahrain
Hamad bin Isa Al Khalifa
Prime Minister
Khalifa bin Salman Al Khalifa

Issued at Riffa Palace:
Date: 4 Rabia'a Al-Akhir 1438 AH
Corresponding to: 2 January 2017

We have decided the following:

Article 1

Article (5) (1), the fourth paragraph of Decree No. (14) of 2002 regarding the establishment of a National Security Agency shall be replaced by the following text:

«Without prejudice to the provisions of the Code of Criminal Procedure promulgated by Legislative Decree No. (46) for the year 2002 and the provisions of Law No. (58) for the year 2006 on the protection of society against terrorist acts, officers, non-commissioned officers and members of the National Security Service shall have judicial control over terrorist crimes. Except for these crimes, the agency refers cases that require arrest or detention to the Ministry of the Interior to take the necessary legal procedures.

Article 2

The Prime Minister and the Ministers, each within his own jurisdiction, shall implement the provisions of this Decree and shall come into effect as of the day following the date of its publication in the Official Gazette.

ANNEX
NO. 2

DECREE NO. (1) FOR THE YEAR 2017

AMENDING CERTAIN PROVISIONS OF DECREE NO. ●14● FOR THE YEAR 2002

The establishment of the National Security Agency

We are Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain.

After reviewing the Constitution,

The Penal Code promulgated by Legislative Decree No. 15 of 1976 and its amendments,

And the Code of Criminal Procedure promulgated by Legislative Decree No. 46 of 2002 and its amendments,

Law No. (58) for the year 2006 regarding the protection of society from acts of terrorism and its amendments,

Decree No. (14) for the year 2002 establishing a National Security Agency and its amendments,

Based on the proposal of the Prime Minister,

and after the Council of Ministers' agreement,

The Judge Mohamed Rashid Abdulla Rumaihi is hereby appointed as Inspector General in the NSA in the rank of Under-Secretary for the period of five years, which is renewable.

Article No. (2)

The Premier will have to execute the Royal Decree which will be applicable from the date of its issuance and will be published in the official Gazette.

King of the Kingdom of Bahrain
Hamad bin Isa Al Khalifa

Deputy Premier
Mohamed bin Mubarak Al Khalifa

Issued in Riffa Palace
24 Shawal 1433 AH
11 September 2012

ANNEX
NO. 1

DECREE NO. 2012/67

APPOINTMENT OF INSPECTOR GENERAL IN THE NSA

We, Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain,

After reviewing the constitution,

And decree No. (14) of 2002 regarding the establishment of the National Security Agency (NSA) and its amendments,

And decree No. (28) of 2012 regarding the establishment of an independent office for the Inspector General and Professional Standards Office in the NSA

And the Royal Decree No. (23) of 2010, related to Judicial appointments

After the nomination by the Head of the NSA,

After the revision of the Premier,

enacted the following:

Article No. (1)

CONCLUSION

The extensive powers granted to the National Security Agency have given it a legal cover that allows its members to go unpunished, despite all the abuses and mistreatments they commit. Since its establishment, the National Security Agency has been involved in numerous human rights violations against the detainees in its grip, in some cases resulting in serious injuries and in other cases death.

Accordingly, the human rights organisations involved in the preparation of this report refuse to fortify the policy of impunity that encourages those involved in human rights violations, in particular members of the National Security Agency, to persist in their practices. It also calls for providing the appropriate environment to bring all those responsible to justice.

TO THE INTERNATIONAL COMMUNITY

- Pressure the Government of Bahrain to put an end to human rights violations committed by the National Security Agency
- Form an international committee to investigate the violations committed against citizens and human rights defenders
- Request the Government of Bahrain to allow the opening of a permanent Office of the High Commissioner for Human Rights to review Bahrain's implementation of its commitments to the recommendations made in Geneva
- Request the Government of Bahrain to extend an open invitation to the UN Special Rapporteurs to visit Bahrain and allow them unconditional access to all places of detention.

RECOMMENDATIONS

TO THE KING OF BAHRAIN HAMAD BIN ISA AL KHALIFA

- Implement the recommendations of Bahrain Independent Commission of Inquiry, including keeping the National Security Agency in charge of gathering intelligence without law enforcement or arrest.
- Hold the senior officials, who are involved in the cases of torture and ill-treatment, accountable

TO THE GOVERNMENT OF BAHRAIN

- Accountability of employees of the National Security Agency; involved in committing violations and the practice of torture and referring them to fair trials
- Amend Decree-Law No. 56 of 2002 to comply with the principles of human rights;
- Abide by Article 8 of the Arab Charter on Human Rights, which prohibits the torture or ill-treatment of any person.

MOREOVER, ACCORDING TO MEDICAL REPORTS, VICTIMS WERE INJURED, INCLUDING:

- Scars, which are consistent with being a result of physical abuse
- Bruising caused by beatings
- Scars around the wrists; caused by the placement of narrow instruments around the wrists (not the normal use of restraints)
- Shoulder joint dysfunction leads to reduced movement
- Disturbances in the collarbone
- Burns

It is also the responsibility of members of the National Security Agency to prosecute some of the wanted persons and pursuit them through the recruitment of some informants on the ground to collect information or tracking phone segments to determine their whereabouts and detain them. The members of the National Security Agency may kidnap, even sexually harass, some persons, including children, to blackmail and threaten them if they refuse to cooperate with the NSA.

Some of the provisions of Decree No. 14 of 2002, in the beginning of 2017[39], have been amended to give the National Security Agency the power of judicial powers in violation of the recommendations of the Independent Commission of Inquiry (BICI).

The task of the National Security Agency is to arrest wanted persons and place them in the detention centres. In addition to raiding houses, often at dawn, without regard to the sanctities or customs and values, and to insulting the religious beliefs of citizens.

- The National Security Agency has committed a number of human rights violations against detainees amounting to torture and cruel, inhuman or degrading treatment, as defined by the United Nations Convention against Torture, **including:**
- Hitting feet with rubber hoses and/or batons
- Slapping and kicking the detainees and beating them with tools
- Forcing detainees to stand for long periods
- Threatening detainees to death
- Using devices for electrocution
- Holding detainees in painful positions
- Severely beating detainees
- Threating detainees of rape

PART 6

SECURITY AND HUMAN RIGHTS VIOLATIONS

Hassan Jassem Al Hayeki (2016)

On July 31, 2016, Al Hoora police station reported the death of Al Hayeki to his family in a telephone call, at the Salmaniya Medical Complex, and had not provided any specific cause of death. The Bahraini Ministry of Interior was quick to acquit the security forces through a statement claiming, "The death is normal and the detainee was suffering from a health problem."

While his family confirmed that, he was subjected to violent torture during his interrogation at the General Directorate of Investigation and Criminal Investigation, and in Building No. 15 in Jau Central Prison, used for interrogation and torture.

The family confirmed that he had no health problems prior to his arrest and that he died of injuries sustained during torture, being hanged for 5 days and severely beaten during interrogation; focusing on the head and sensitive areas of his body to force him to confess some of the charges.

The family reported that their son was transferred more than three times to the Public Prosecutor's Office to sign the confessions. However, for the first time, he was not able to speak because of his health situation. The second time he did not accept to sign the confessions, which subjected him to further torture, especially after demanding the presence of a lawyer.

Zakaria Al Asheeri (2011)

On April 2, 2011, the Bahraini National Security Agency detained the Bahraini journalist Zakaria Al Asheeri for his relationship with the Committee to Protect Journalists, which documented the abuses against journalists in Bahrain. Nine days after his arrest, Al Asheeri died as a result of torture and beatings, which had obvious effects on his body.

Jaber Al Alawiyat (2011)

Al Alawiyat died two days after his release from prison on 6 December 2011. The security authorities imposed a blackout on his case. Witnesses report multiple fractures in his body, and the effects of shoes and bruises on his stomach, which was very swollen due to internal bleeding.

The security authorities forced Al Alawiyat family to remain silent about the cause of his death and claimed that he died under the influence of drugs.

Saeed Al Eskafi (1995)

Al Escafi, who was not yet 17 years old, was imprisoned for participating in some of the demanding demonstrations. During his six-day incarceration, he was subjected to physical and mental torture. Doctors who saw the effects of torture on his body described it as a crime against humanity whose perpetrators deserved to appear before the International Court of Justice.

On July 8, 1995, Al Eskafi's father received a phone call from the security authorities to come to the hospital on the pretext of his son's illness. On that day, the security services leaked news that he would be released, but his family discovered that he had been killed in prison.

Abdul Karim Fakhrawi (2011)

On 12 April 2011, the citizen Abdul Karim Fakhrawi went to the police station to report that the security forces had raided his house, and damaged his contents. However, he disappeared for a week; then, the security authorities called the family to come to pick up his body, claiming that he had died as a result of kidney failure.[38] In the morgue, the most severe torture scars were obvious on his body. Eyewitnesses reported that members of the National Security Agency subjected him to beatings and abuse for a week, until he died in custody.

Dr Hashim Al Alawi (1986)

On 18 September 2009, the security services launched a campaign of mass arrests against dozens of activists, in response to their demand to restore the Constitution and parliamentary work and the abolition of repressive laws restricting freedoms, especially the State Security Law.

Dr Al Alawi was subjected to brutal torture leading to his death, along with a group of activists.

Isa Ahmed Hassan Qambar (1996)

He was severely tortured and remained chained to his hands and feet during his detention and during his trial. He was blindfolded and executed by firing squad on 26 March 1996. He was 29 years old after being sentenced to death by the State Security Court for the murder of a member of the Ministry of the Interior in Bahrain following clashes in his hometown Alnowaidrat in March 1995. The authorities refused to hand over his body and he been buried by them in Al-Huraa cemetery. The cemetery was directly encircled by the security forces during the burial and no one was allowed to enter it. The government also refused to establish the memorial ceremony in his spirit.

Jamil Ali Mohsen Al Ali (1980)

On 26 April 1980, Jamil Al Ali was arrested while participating in a march that was suppressed by the security authorities.[36] After 13 days of detention, he died on 5 May 1980. He was subjected to the worst methods of torture that appeared on his body, such as:

- His body was burnt with an electric kettle
- Some organs of his body were broken
- Some places of his body was drilled with an electric drill
- Torture by electric shock

The authorities prevented the family of Jamil Al Ali from receiving his body. The masses went to Salmaniya Hospital and took his body by force. Many of his photographs were taken as hard documents condemning the killers.

Sheikh Jamal Al Asfour (1981)

He was active in the 'London group', later known as the Bahrain Islamic Freedom Movement. Al Asfour was killed under severe torture, after being arrested, immediately after issuing a statement in 1981, and was accused of establishing a movement called the 'Martyrs› Movement.' [37]

VICTIMS OF THE PRACTICES OF THE SECURITY AUTHORITIES

Mohamed Ghuloom Bucheeri (1976)

Bucheeri was active in demanding the causes of his people in freedom, democracy and a decent life. At the end of November 1976, after the killing of the victim Abdullah Al Madani, the intelligence services arrested him, brutally torture him, and was then transferred to the hospital to die on 2 December 1976, after 10 days of continuous torture.Then the intelligence service summoned his father to come and see his corpse, and then secretly buried him in the cemetery of Manama, without knowing the whereabouts of his grave.

Saied Al Awaynati (1976)

Saied Al Awaynati -25 years old- was arrested during the State Security Law and received various forms of torture under Henderson›s supervision until he died on December 12, 1976, after twenty-four hours of his arrest. Al Awaynati was a poet and activist in the cultural press.

TALAL BIN MOHAMMED AL KHALIFA

Is the second son of former interior minister Mohammed Al Khalifa and younger brother of Bahrain's ambassador to Britain Fawaz Al Khalifa. Talal Mohammed Al Khalifa assumed his duties following the Royal Decree No. 66 of 2016, appointing him as Head of the National Security Agency after undergoing the same training courses that all the executioners entered before him at the Sandhurst Military College in Britain and graduated in 1992.

detainees were subjected to electric shocks, sleep deprivation and beatings on the soles of the feet.

Swiss prosecutors have launched an investigation into the Al Bu A'ainain after a number of victims have been charged with torture and ill-treatment.

YOUSEF ALI YOUSEF AL MANA'AI

Is a member of the National Security Agency under the supervision of Capt. Bader Ibrahim Habib Al Ghaith, the captain who is accused of torturing the symbols in the case of the 21 who is responsible for the injuries to human rights activist Abdul Hadi Al Khawaja[34].

One of the most important accused of torture, and he was leading a battalion of riot police and wearing Special Forces uniforms.

KHALIFA ABDULLAH MOHAMMED AL KHALIFA

He was the head of the National Security Agency and responsible for the arrests of political activists and human rights defenders after he took over from Khalifa Ali Rashid Al Khalifa.

It is known that he led the process of televised confessions presented on Bahrain state TV, in December 2008, by young people who were subjected to electric shocks and severe torture of what is known as the detainees of 'The Scheme of the Hujayra'. These confessions were used to arrest popular figures and leaders in January 2009, triggering popular protests in the villages and cities of Bahrain until they were released in April of the same year, after the charges were suspended.

HASSAN IBRAHIM AL BU A'AINAIN

King Hamad bin Isa Al Khalifa issued Decree No. (4) Of 2017 on 12 January 2017, to appoint Brigadier General Hassan Ibrahim Ali Al Bu A'ainain as an agent for the National Security Agency.

The Irish judge Green O'Neill has rejected the request to bring Bahraini public prosecutor Al Bu A'ainain on the grounds of complaints of torture and torture assistance, the Belfast Telegraph reported.

Al Bu A'ainain was responsible for overseeing Al Qal'aa prison in Bahrain, run by the Bahraini National Security Agency, where

ISA A'AWAD TALALL MAJALI

A Jordanian citizen of Bahraini nationality at the end of his fourth decade. He works in the Directorate of Criminal Investigation at the rank of lieutenant. He is expected to be promoted to a higher rank in recognition of his efforts to extract confessions from detainees and activists. He was known as the first to receive the detainees in an attempt to extort confessions and break their will.

Al Majali is known for his use of slanderous language and contemptuous speech with the detainees, insulting the honour of their mothers, sisters and wives, in addition to ridicule and mockery of their religious beliefs, and has witnessed the torture of many activists and human rights defenders.

ISA SULTAN AL SULAITI

His role has emerged in helping his supervisor Al Wazzan, and to lead night raids on the activists' homes. He also played a role in interrogating the detainees on Muharaq villages, specifically the youth of Arad, Dair and Samaheej, and using various means of torture and intimidation to force them to confess.

KHALIFA BIN AHMED AL KHALIFA

In August 2016, Talal bin Mohammed Al Khalifa was appointed head of the National Security Agency. Human rights activists say he has been involved in numerous human rights abuses committed in the confinement of the NSA. He is accused of torturing dissidents by using various means, notably electric shock, to extract confessions.

FAHD ABDULLAH AL FADALA

His name emerged distinctively in the practice of torture directly to the detainees and the exchange of roles with other officers, including the naturalised Jordanian Isa Majali and the other Bahraini Bassam Al Ma'araj to obtain confessions the way he wants. He was known to accompany the detainees when he took them to the Public Prosecutor's Office. He used to torture and beat those who refused to sign ready confessions there or to say what is contrary to what is mentioned in the interrogation confessions.

Testimonies indicate threatening detainees with his weapon, and stating that no one can access them or know their fate through fabricating integrated events. It also confirms that he and Al Majali sexually harassed some detainees by introducing a wooden stick in the sensitive point in order to force them to confess.

FAROUK SALMAN JASSEM AL MA'AWDA

Farouk Al Ma'awda was director of the General Directorate of Investigation and Criminal Evidence (The Bureau of Investigations in Aladliya). It is the main torture centre after the absence of the security role of Al Qal'aa, known as the National Security Agency, where the worst practices of human rights violations of detainees are practised, particularly physical and psychological torture of detainees.

The authorities have honoured Farouk Al Ma'awda with many rewards; in recognition of his efforts in the various positions, he has held.

KHALIFA ALI RASHID AL KHALIFA

He is the former head of the National Security Agency from 26 September 2005, until 3 July 3 2008. He arrested many political activists and human rights defenders, which has contributed to the internal tension and has been reflected in the human rights and media reports on Bahrain.

Testimonies of the victims arrested during Khalifa's administration of the State Security Agency indicate that they were subjected to torture and ill-treatment, which was the subject of the attention of local and international organisations that have been calling for the formation of commissions investigating the torture cases and holding those responsible accountable.

force them to confess, especially in times of dawn. Abdul Aziz Atiyatullah was the first president of National Security Agency (NSA), with the rank of Minister, after its formation of the on 8 May 2002. After the increase of popular claims to sue him, and to turn away from accountability, his position was changed in 2005, from the president of the National Security Agency to an adviser to the Prime Minister for Security Affairs; with the rank of minister also.

ADEL JASSEM MOHAMED FLEIFEL

He is considered one of the most frequently mentioned in the testimonies of the victims of Bahrain from 1980 to 1997, where he does not only lead the raids on homes at dawn, and interrogated the detainees, but also contributed to beating them and insulting their beliefs and supervising their torture directly.

He was Henderson's right-hand man, known for torturing the victims. He used to psychologically torture the detainees; either by threatening them with assault on the honour of their women, or watching and smiling in their face while a member of his torture crew sexually assaulted the detainees. In addition to torturing through electric shocks, pulling of nails and using a hot metal rod during interrogation.

After being sent to retirement in 2002, and due to local pressure and protests, Fleifel fled to Australia.

He also used to assault the honour of the detainee's wife or mother or sister, in order to let him confess. Along with Fahed Al Fadala and other officers, he witnessed an assault on an activist when he was stripped of his clothes, and a wooden stick was introduced in the sensitive point, while the detainee was handcuffed.

KHALED ABDULLAH SAQER AL MA'AWDA

With the tortured Khaled Al Wazzan, Khaled Al Ma'awda is the main accomplices of the executioner Adel Fleifel. He was one of the members of the Committee of Security Torture, which was formed in the events of the 1990s. He accompanied both Adel Fleifel and Khalid Al Wazzan in all their raids in the dawn to arrest citizens and torture them to exert confession. He has been known to extinguish cigarette butts in the detainees' bodies, and he used to compete with Al Wazzan to inflict the greatest harm on the victims; delighted in doing so.

ABDUL AZIZ ATIYATULLAH AL KHALIFA

He was the head of what was known as the 'Security Committee', which was composed of a number of internal officers responsible for the investigation of the detainees during the events of the 1990s. He used to torture victims to

Qal'aa (Command Centre of the State Security Agency). The testimonies indicate that Al Wazzan used to severely torture activists and detainees of the villages of Muharaq Island; to force them to confess about themselves and about others. He directed attacks and raids on houses in the dawn, with the help of his right-hand assistant Captain Isa Sultan Al Sulaiti.

YOUSEF HASSAN YOUSEF AL A'ARABI

One of the investigating officers was responsible for the investigations and the acquittal of the confessions after the detainee was subjected to various means of torture by the torturers; in full view of him. Testimonies of some victims indicate the role of Al A'arabi in forcing them to confess being in dire situation, when they were brought in at dawn, or returning them to the torture confinements located near his criminal investigations office in Aladliya.

BASSAM MOHAMMED KHAMIS AL MA'ARAJ

He was member of the investigation team of torturers Fahed Al Fadala and Isa Al Majali, who were involved in torture and ill-treatment of detainees. He used to receive the detainee after being tortured. Then, he also used to threaten the detainee to hand him to another torturer for other doses of torture.

of conscience, such as beatings with wooden boards and clubs, rubbing, hanging from the hands or feet at the door or in the famous 'Al Falaqa' manner, and psychological torture through verbal abuse and insults to extract confessions; in the political issues related to the popular movement at that time.

Al Wazzan was involved in the raids on houses in the early hours of dawn to arrest the wanted men. He was involved in the acts of housebreakers, intimidating people and damaging the furniture.

Witnesses confirmed that he had sexually assaulted 17-year-old Saied Al Askafi, who had been arrested from his home in the village of Sanabis. Al Askafi returned dead on 8 July 1995, within a week of his arrest and torture until he died at Al Khamis detention centre. One of Al Wazzan victims, who witnessed the incident recounts that Al Wazzan was beating Al Askafi with a heavy wooden stick throughout his body, mercilessly despite being young. He died while Khaled Al Wazzan was torturing him, who oversees his case and dozens of other cases.

He was also mentioned as being involved in the torture case of the victim Noah Khalil Noah, who was 22-years-old, and who suffered the same fate on 21 July 1998; in less than seven days of his detention in the same centre.

Reports confirm that he personally committed torture, whether in Khamis centre, in the Criminal Investigations Unit, or in Al

the 'First Order of Bahrain', also the current King Hamad bin Isa Al Khalifa in 2000, 'Sheikh Isa Medal of First Class'.

On 22 February 1998, the Government of Bahrain announced Henderson's retirement; before it signed on 6 March 1998, the Convention against Torture (CAT), in Geneva. On 7 January 2000, the British Foreign Secretary Jack Straw stated that the Organised Crime Section of the 'The Metropolitan' had opened an investigation into the involvement of Henderson in widespread human rights violations.

Although Henderson[33] was retired in 1998, the Government of Bahrain kept him an adviser to the interior minister. The British Ian Henderson, the engineer of torture in Bahrain, died but his bloody image. He lived and died, protected by the privileges of the security state, which he established. Henderson died on 13 April 2013, in Bahrain, at the age of 86 years, without being officially paid by Britain or Bahrain.

KHALED AL WAZZAN

One of the most prominent perpetrators of torture in Bahrain and close to the director general of the notorious State Security, British officer Ian Henderson, a member of the commission overseeing the investigation of the events of the 1990s, and supervisor of torture at the Khamis Centre. Al Wazzan carried out all forms of torture against prisoners

Henderson was brought to suppress dissidents in Bahrain after his success in suppressing the Kenyan rebels in the 1950s. The security Agency in Bahrain, which was led by Henderson, led harsh repressive practices and gross violations of human rights.

The British officer Ian Henderson is the first man in the private security Agency for 30 years of Bahrain's history. Henderson reshuffled the State Security Investigation Department, which was founded in 1957, and headed the Secret Intelligence Service to monitor politicians until 2000.

Henderson's harshness in dealing with opponents is well known; he supervised with his executive arm Officer Adel Fleifel on the security file during the uprising of the 1990s. Henderson conducted a series of dialogues in prison with opposition leaders during the 1990s uprising, which was demanding the return of parliamentary life. What is known about Henderson's personality is his ability to recruit opponents and to conceal those who intend to cooperate with him during their time in prison. He also does not initiate torture personally, but rather relies on agents acting on his behalf. While preferring to appear in the character of the negotiator, who seeks solutions while continuing to tighten the security grip.

Henderson received several awards and honours from representatives of the Authority in Bahrain. On 20 January 1982, the former ruler Isa bin Salman awarded him the First Class Military Service medal. In 1983, Henderson was awarded

OFFICIALS INVOLVED
IN TORTURE

It should be noted that the government of Bahrain is promoting a policy of impunity and seeking to find a legal way out. Bahrain's King Hamad Bin Isa Al Khalifa issued a law (Royal Decree 56 of 2002) granting the National Security Agency personnel immunity from prosecution on the human rights violations committed before 2001.

IAN STUART HENDERSON

The former Director-General of the State Security Investigation Department in Bahrain and the adviser to the Minister of Interior, Ian Stewart Henderson[32], who was responsible for torturing Bahraini dissidents during the 1980s and 1990s, since joining the State Security Agency on 23 April 1966, until it was announced that he was disqualified from office on 3 July 2000. Opponents who would have been oppressed by Henderson; have conveyed most of the information known about him. In addition, human rights activists reveal that Henderson has strengthened the culture of extrajudicial killings in the security services, as dozens of his victims have been killed.

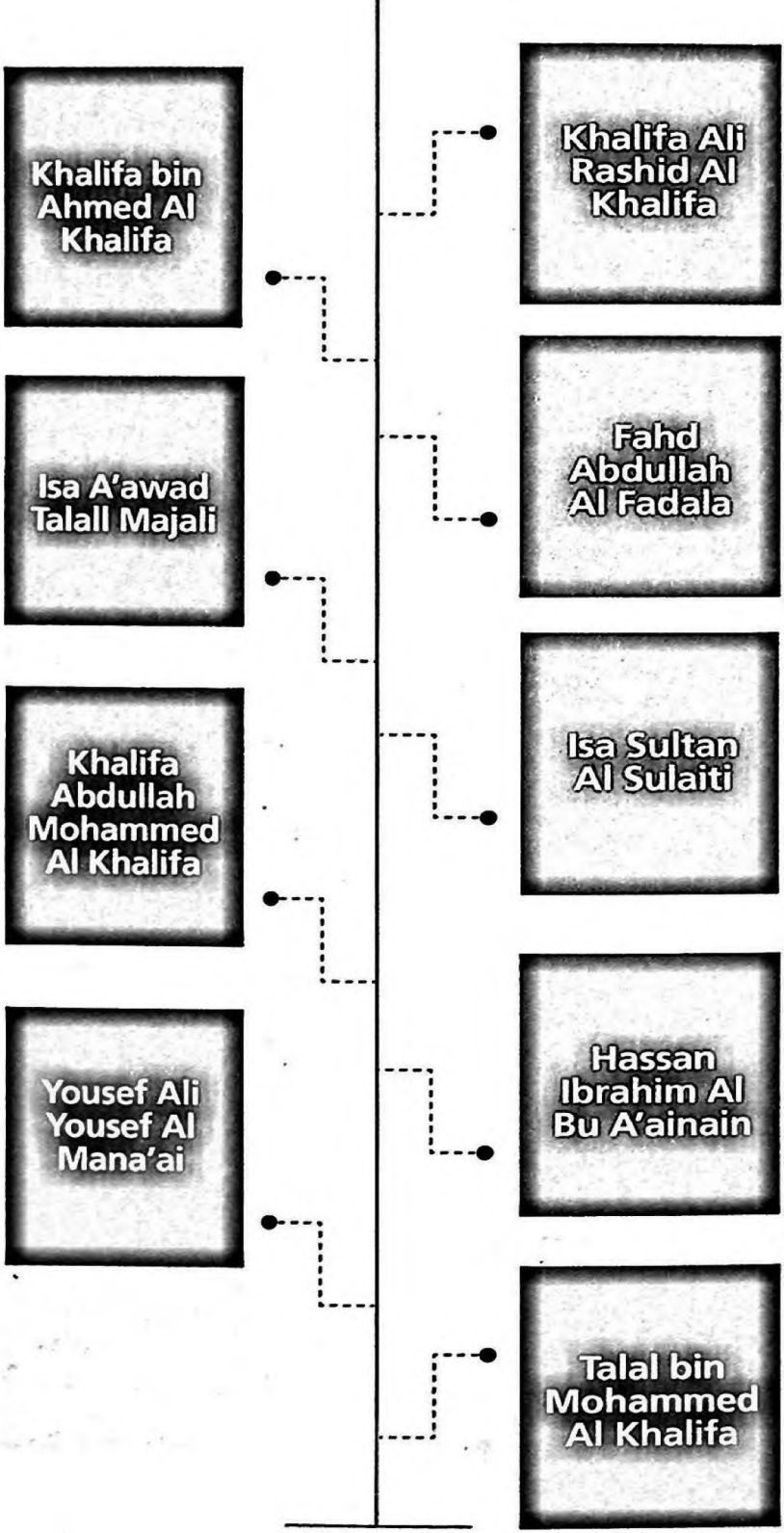
Khalifa bin Ahmed Al Khalifa
Khalifa Ali Rashid Al Khalifa
Isa A'awad Talall Majali
Fahd Abdullah Al Fadala
Khalifa Abdullah Mohammed Al Khalifa
Isa Sultan Al Sulaiti
Yousef Ali Yousef Al Mana'ai
Hassan Ibrahim Al Bu A'ainain
Talal bin Mohammed Al Khalifa

Officials Involved in Torture

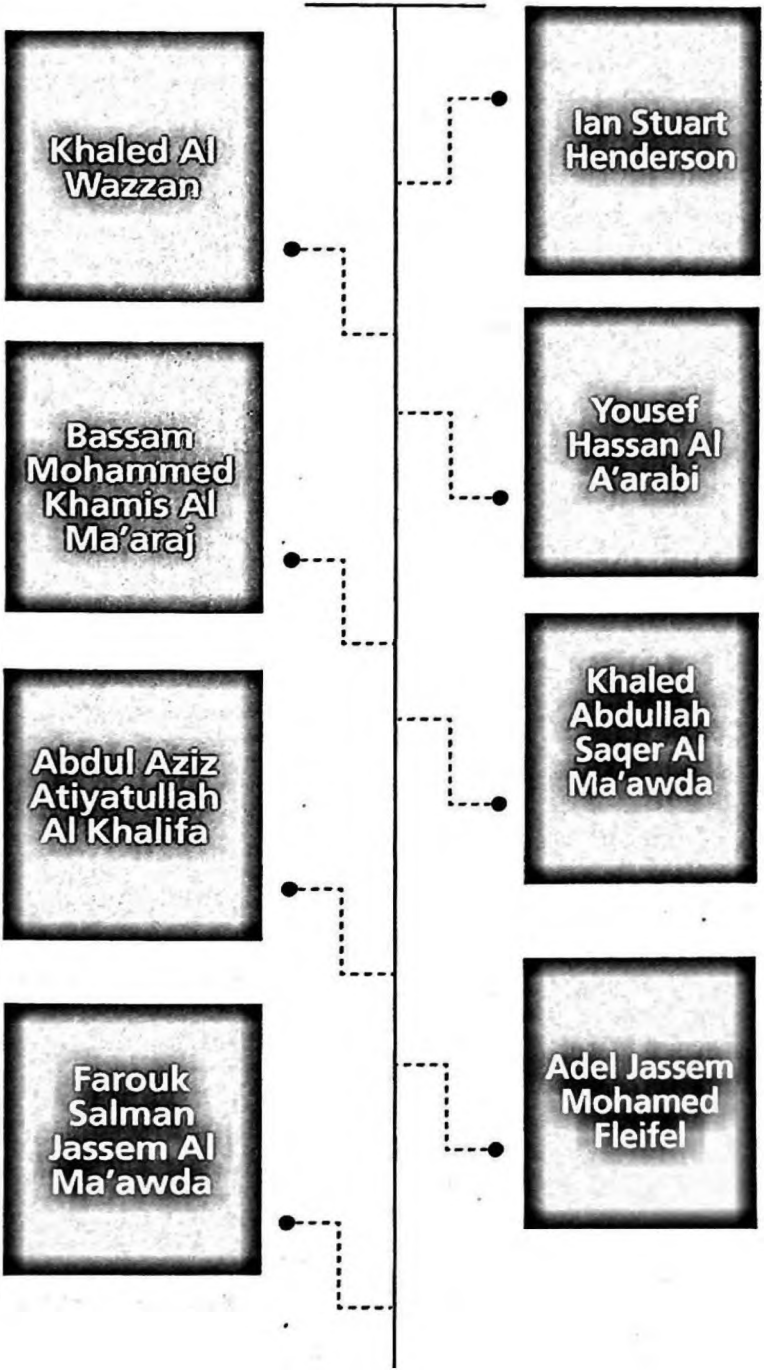

PART 5

OFFICIALS INVOLVED IN TORTURE AND VICTIMS

has failed to halt the violations, in addition officials, officers or member; belonging to this Agency have not been held accountable for torture allegations and violations that affected hundreds of victims, particularly in 2011. At the top of those responsible for violations, the former head of the NSA; Khalifa Bin Abdulla Al Khalifa, who was promoted, instead of being held accountable for the crimes of torture and murder during the National Security period.

- Accountability to officials, officers and members, accused of torture; on their involvement in grave violations of human rights, including killing demonstrators, torturing to death, raiding, stealing, damaging raided houses and other documented violations; during the period of National Security.

The Government of Bahrain claims to abide by the recommendations of the Bassiouni Commission[31] (BICI), including the National Security Agency, where the King of Bahrain hurried to issue Decree Law No. 115 of 2011 amending certain provisions of Decree No. 14 of 2002 establishing the National Security Agency.

"Article (4): The National Security Agency shall collect information and monitor and detect all harmful activities related to espionage, terrorism and terrorism in order to preserve the national security of the Kingdom and its institutions and systems. Article 5 (1), Paragraph 4: The National Security Agency shall refer cases that require arrest or detention to the Ministry to take legal action."

Although this Decree-Law was in line with the recommendation of the BICI, in terms of form and content, however, the National Security Agency still exercises all of its previous roles. The decree to reduce the authority of the NSA is not practical, and

RECOMMENDATIONS
OF THE BICI REGARDING THE NSA

The Bahrain Independent Commission of Inquiry has confirmed, **"The National Security Agency follows a systematic practice of physical and psychological ill-treatment which in many cases has amounted to torture in relation to a large number of detainees held in their custody."** The Commission said that this assumption was concluded on the basis of forensic investigations and examinations conducted by the Committee. It also founded that the death of one of the detainees Karim Fakhrawi was caused by torture in the National Security Agency.

THE COMMITTEE ALSO RECOMMENDS:

- Reducing the powers of the National Security Agency, and limit it to collecting intelligence after it was within its powers: arrest and investigation reference. The report said,**"Amend the decree establishing the National Security Agency to keep it in charge of gathering intelligence without law enforcement or arrest."**

popular movements demanding democracy. Henderson saw human rights advocates, supporters of the Constitution and elected parliament as **'radicals, extremists, and terrorists'.** Many were arrested without a fair trial or clear charges, and often were brutally beaten and tortured.

Bahrainis tell terrifying stories about the repressive Agencies and the strategy of repression against the peaceful opponents demanding democracy and the due rights. They affirm that Britain held the security joints, and has the upper control on the intelligence work in Bahrain; even before Henderson's advent, during his colonial rule and after the independence, until the arrival of John Yates subsequently after the unrest of February 2011, as Britain follows a special security strategy regarding the Bahraini issue.

SECURITY COOPERATION **WITH BRITAIN**

The UK assists the National Security Agency (NSA) by technical assistance in intelligence, although it is involved in the torture and killing of activists and journalists in Bahrain. The UK[30] , in addition, is involved in providing the security authorities with modern techniques of espionage, which Bahrain exploits against activists and human rights activists. Activists say that during their interrogation in the National Security Agency (NSA), they are asked about their private phone's conversations and calls, which reflect the degree of espionage and the lack of respect for the privacy of individuals guaranteed by international treaties and conventions.

Henderson came to Bahrain accompanied by four officers, demanding to control the security matters. When he was asked to specialise in a specific type of crime, he almost gave up his job, and he set conditions in the contract, which Britain quickly approved. The most notably was the formation of a special section for Investigation and Prisons Service, with absolute terms of reference, and the recruitment of four English officers to head these positions. The main task of the security intelligence service to Henderson was to penetrate and defeat

services to the NSA; as it is a spy division, equipped with the latest eavesdroppers and tracking information and data, and includes all personal belongings, communications traffic and internal and external relations. There is no doubt that the independence of the system from the ministries of state, provides it with wide powers to move freely, without fear of legal accountability or to disclose the nature of his work and functions.

SECURITY
BUDGET

The final accounts[29] of the budget show that the military and security spending of the Kingdom of Bahrain is in a marked increase; despite the decline in oil prices. The expenditure of the National Security Agency increased from about BD 18 million in 2011, the launch of the public unrest, to BD 35 million in 2015.

The security approach of the National Security Agency (NSA) is to organise a comprehensive information structure on political opponents and human rights activists. This helps to use the latest modern spy devices, which the United Kingdom sells to the Government of Bahrain, to penetrate the activists' devices, accounts and personal information, which requires a big budget to buy the latest technological inventions in the field of espionage and information gathering.

In addition, the Statistics and Information Service; directly linked to the National Security Agency (NSA), provides all the techniques and facilities needed by the NSA. The Communications Division also provides essential security

PART 4

THE NSA SECURITY DOCTRINE

Verbal harassment, sexual assault and erosion

Threats and intimidation of targeting members of their families if they do not leave their activism with local and international human rights organisations

Force them to publicly announce their resignation from their human rights activism

The National Security Agency (NSA)

Force them on standing for long hours

Interrogation of the human rights defenders, for long hours while standing and blindfolded for this entire period

Severe beatings

Lawyers were not allowed to follow the proceedings of the investigation, contrary to Article 20 of the Constitution

Disrespect the detainees' religion

Blasphemy, insult and humiliation

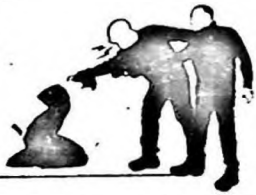

Electric shock

Psychological torture, especially the threat of assault on honour

22 June 2017

the National Security Agency (NSA) interrogated
Mohammed Hassan Sultan,
the son of the member of Al-Wefaq Block Sheikh
Hassan Sultan

During interrogation,
Officer Muhammad
Hazeem tortured him

stripped of his clothes

forced to stand
for a long time

he was informed that he is
banned from traveling by
decision of the National
Security Agency

threatened with
sexual assault

1 August 2017

the National Security Agency summoned
the activist in social media,
Yousef Al Jamri

he was subjected to physical and psychological torture during the interrogation sessions

his phone was confiscated, his religious beliefs were insulted

The investigation was on terrorism-related cases, despite that his personal account presents a variety of bias news

interrogated him for 16 hours in three separate sessions, while he was blindfolded

threatened

to deprive his family of the right to housing

to be raped

to deprive his family of the right to education

He was summoned again for investigation and threatened to arrest him from the house if he did not attend

The head of the Monitoring Committee at the Bahrain Human Rights Society,

Abdul Jalil Yousef

was interrogated for four hours

during which he was subjected to abuse, threats and ill-treatment, and forced to resign from the human rights activism.

4 July 2017

The human rights activist

Mohammed Khalil Al Shakhouri

The security forces raided and searched a house belonging, and transferred him to an unknown destination

stripping him of clothes

he had been severely beaten

sexual assault

electric shock

26 May 2017

The human rights defender

Ebtisam Alsaegh

told Amnesty International that she was tortured for seven hours on 26 May 2017, at the National Security Agency building in Muharaq.

subjected to severe psychological and physical torture

sexual assault

The sources indicated that Alsaegh went out of the investigation and was taken to the hospital immediately

Alsaegh has been attacked by media organisations backed by the government

her car was burnt last months

On the morning of 4 July 2017, masked armed security men raided her house without presenting an arrest warrant . She was transferred to the General Department of Criminal Investigation, and then detained in the Isa Town prison for women.

23 May 2017

Adel Al Marzooq,
head of the Monitoring Committee of the Unitary National Democratic Assemblage, was interrogated by the NSA

stripping him of clothes

severely beaten in the head area by a solid material

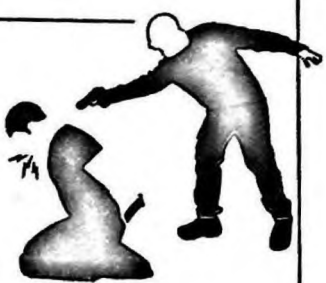

forcing him to repeat the slogans **"I am a traitor to the homeland"**

pouring cold water several times on him

Forcing him to resign from his legal activism.

5 May 2017

Nizar Al-Qarea'a

A member of the 'Al Wefaq Shura Council' was arrested

charges

of freedom of opinion and expression

He was subjected to interrogation

forced to stand over a long period

severe beatings

- Interrogation and investigation of the human rights defenders, in violation of the law, for long hours while standing and blindfolded for this entire period
- Lawyers were not allowed to follow the proceedings of the investigation, contrary to Article 20 of the Constitution
- Severe beatings
- Disrespect the detainees' religion
- Blasphemy, insult and humiliation
- Psychological torture, especially the threat of assault on honour
- Verbal harassment, sexual assault and erosion
- Electric shock
- Threats and intimidation of targeting members of their families if they do not leave their activism with local and international human rights organisations
- Force them to publicly announce their resignation from their human rights activism

with sexual assault and was informed that he is banned from traveling by decision of the National Security Agency.

On 1 August 2017, the National Security Agency summoned the activist in social media, Yousef Al Jamri, and interrogated him for 16 hours in three separate sessions, while he was blindfolded. Al Jamri reported on Twitter after being released that the investigation was on terrorism-related cases, despite that his personal account presents a variety of bias news. He also said that his phone was confiscated, his religious beliefs were insulted, threatened to be raped and to deprive his family of the right to education and housing. The activist confirmed that he was subjected to physical and psychological torture during the interrogation sessions. He was summoned again for investigation and threatened to arrest him from the house if he did not attend. However, he did not comply with the calls he received on his wife's phone pending the extradition of a formal call from the security authorities. He did not go to the investigation again until the time of writing the report.

The National Security Agency has launched a large-scale campaign to recruit activists to work for the security services. Bahraini human rights organisations have documented numerous human rights abuses by members of the National Security Agency (NSA) at the security compound in Muharraq city, specifically on the third floor, room number one, **including:**

The National Security Agency (NSA) has also summoned large numbers of human rights activists in the recent weeks and subjected them to intimidation, reprisals, torture or other ill-treatment in order to force them to suspend their activities. The head of the Monitoring Committee at the Bahrain Human Rights Society, Abdul Jalil Yousef, was interrogated for four hours, during which he was subjected to abuse, threats and ill-treatment, and forced to resign from the human rights activism.

On 4 July 2017, the security forces raided and searched a house belonging to human rights activist Mohammed Khalil Al Shakhouri, in Karzakan, and transferred him to an unknown destination. Al Shakhouri was one of the jurists summoned in the security compound in Muharaq of the National Security Agency in May. After his release, he reported that he had been severely beaten, subjected to exhaustion, electric shock and sexual assault to force him to resign from the human rights activism.

A few days before the International Day in Support of Victims of Torture, on 22 June 2017, the National Security Agency (NSA) interrogated Mohammed Hassan Sultan[28], the son of the son of the member of Al-Wefaq Block Sheikh Hassan Sultan, one of the opposition leaders. During interrogation, Officer Muhammad Hazeem tortured him, and he was also stripped of his clothes; forced to stand for a long time; threatened

The member of SALAM for Democracy and Human Rights Ebtisam Alsaegh told Amnesty International that she was tortured for seven hours on 26 May 2017, at the National Security Agency building in Muharaq. Ebtisam Alsaegh confirmed that officials of the National Security Agency (NSA) subjected her to severe psychological and physical torture, including sexual assault, in retaliation for her work. The sources indicated that Alsaegh went out of the investigation and was taken to the hospital immediately. Alsaegh has been targeted through a campaign by media organisations backed by the government, and her car was burnt last months. On the morning of 4 July 2017, masked armed security men raided her house without presenting an arrest warrant[27]. She was transferred to the General Department of Criminal Investigation, and then detained in the Isa Town prison for women.

On the 23rd of May 2017, Adel Al Marzooq, head of the Monitoring Committee of the Unitary National Democratic Assemblage, was interrogated by the NSA about his activism that highlight human rights violations in Bahrain. He reported that he was severely beaten in the head area by a solid material, stripping him of clothes, pouring cold water several times on him, threatening him with rape, forcing him to repeat the slogans **"I am a traitor to the homeland",** and forcing him to resign from his legal activism.

Some of the detention centres of the Ministry of the Interior, in which the National Security Service exercises violations:

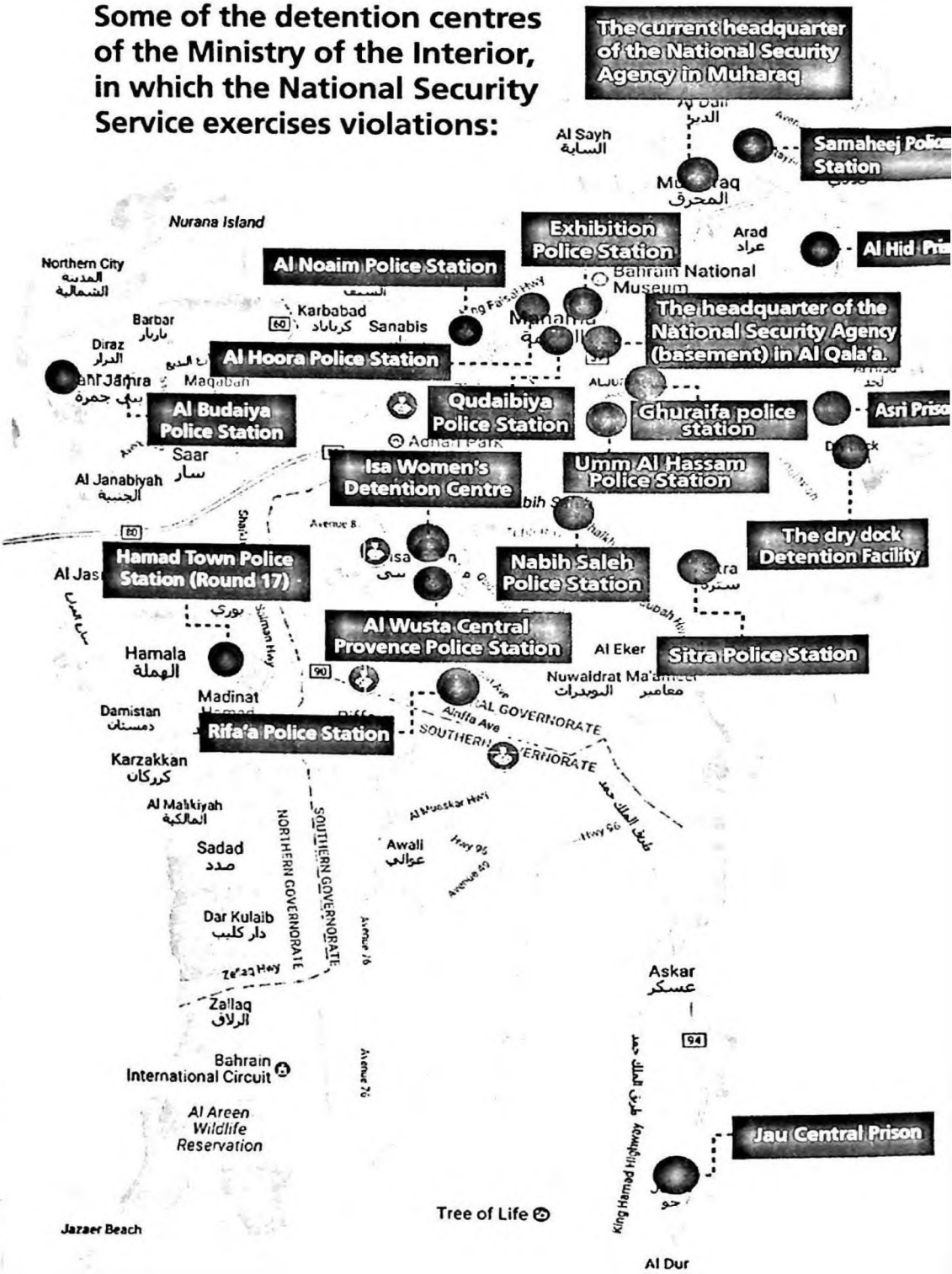

SOME OF THE DETENTION CENTRES OF THE MINISTRY OF THE INTERIOR, IN WHICH THE NATIONAL SECURITY SERVICE EXERCISES VIOLATIONS:

1. The current headquarter of the National Security Agency in Muharaq

2. The headquarter of the National Security Agency (basement) in Al Qala'a.

3. Jau Central Prison.

4. The dry dock Detention Facility (a short-term detention unit).

5. Al Hid Prison.

6. Al Noaim Police Station.

7. Qudaibiya Police Station.

8. Rifa'a Police Station.

9. Al Wusta Central Provence Police Station.

10. Asri Prison.

11. Al Budaiya Police Station.

12. Exhibition Police Station.

13. Hamad Town Police Station (Round 17).

14. Al Hoora Police Station.

15. Isa Women's Detention Centre.

16. Nabih Saleh Police Station.

17. Samaheej Police Station.

18. Sitra Police Station.

19. Umm Al Hassam Police Station.

20. Ghuraifa police station.

PRACTICES OF THE NSA
IN THE DETENTION CENTRES

Most of the opposition activists were arrested at midnight; by groups of security forces who raided their homes and took them to unknown destinations, where they were held incommunicado. Most of them claimed to be severely tortured during the first days of detention by security officers. They were not allowed access to their lawyers during the two-month investigation period by the National Security Agency, which confirmed to international human rights organisations that the standards for which they were tried lacked justice.

On 5 May 2017, a member of the 'Al Wefaq Shura Council' was arrested on charges of freedom of opinion and expression. He was subjected to interrogation, severe beatings and forced to stand over a long period.

PART 3

THE NATIONAL SECURITY AGENCY

- The use of excessive force that led to death, as in the case of Abd al-Ridha Bhmaid and Haj Isa Abdel-Hassan

The Bahraini Constitution[26] also guaranteed the prevention and punishment of torture, but its laws did not go beyond the stage of formal procedures, as the defendants were not punished in cases of torture and murder; against demonstrators. In some cases, those sentenced to torture were sentenced to 7 years of imprisonment, and then dropped to 3 years. Some were sentenced to 6 months of imprisonment, while others were acquitted. In this dire situation, the National Institution Human Rights (NIHR) only issues statements on world days and pays attention only to specific headlines that attract foreign media.

Security Agency are incompatible with this Covenant, **in particular:**

- Detaining citizens on security cases; without a warrant
- Presenting photographs of the accused in the audio-visual media and issuing verdicts before the verdict
- The campaign of verbal abuse and contempt against citizens and human rights activists
- Dropping nationality
- Banning demonstrations

The report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry[24] regarding the widespread of torture and ill treatment in Bahrain; clearly reveals that the situation is inconsistent with the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, following the enactment of the National Safety Legislation; promulgated by Decree No. 23 of 2011.

THE BICI REPORT REFERS TO:

- The National Security Agency (NSA) committed acts of torture that sometimes resulted in the loss of life; for instance the cases25 of Abdel Karim Fakhrawi and Zakaria Al A'ashiri

BAHRAIN'S COMPLIANCE **WITH INTERNATIONAL TREATIES**

Human rights violations in Bahrain have been in the danger zone, amid the silence of the international community; the growing climate of impunity and lack of accountability, despite Bahrain's ratification of the following international treaties:

- Universal Declaration of Human Rights (UDHR)
- International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR)
- The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESC)
- Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT)
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)
- Convention on the Protection of the Rights of the Child (CPRC)

With regard to the International Covenant on Civil and Political Rights, the practices and abuses committed by the National

CODE OF CONDUCT FOR LAW **ENFORCEMENT OFFICIALS**

Law enforcement officials are all those who exercise police powers, in particular, the power to arrest and detain persons. The Code of Conduct for Law Enforcement Officials[23] emphasises, in particular:

- Submission to control, accountability and accountability
- Effective maintenance of ethical standards among law enforcement officials
- Crime prevention and avoidance
- Compliance with law enforcement in a system that ensures the application of international human rights standards
- The public has the right to examine the actions taken by law enforcement officials
- Standards of human behaviour have practical value through education and training

- Basic principles on the use of force and firearms by law enforcement officials
- The Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners
- Convention on the Rights of the Child
- Rules for the protection of juveniles deprived of their liberty
- Declaration on the Elimination of Violence against Women
- Declaration of Basic Principles of Justice for Victims of Crime and Abuse of Power

It is important to establish effective monitoring mechanisms for the National Security Agency, taking advantage of the guidelines on national preventive mechanisms established by the Subcommittee on Prevention of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, which the Government of Bahrain has not yet ratified. The purpose of this Protocol [22] is to:

- Establish a system of regular visits by an international commission and an independent national mechanism for places where people are deprived of their liberty;
- Under this Protocol, States parties must establish one or more independent national preventive mechanisms to prevent torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment at the local level.

Rights and the International Covenants on Civil, Political, Social and Cultural Rights. Especially those related to the powers granted to the security Agency, and to punish human rights violators.

On January 5, 2017, the King of Bahrain issued Decree No. 1, which granted officers, non-commissioned officers and members of the National Security Agency the status of judicial officers. The decree ignored the human rights violations committed by this body and extrajudicial killings, and the series of torture practised against detainees due to their political grounds. As well as other forms of ill-treatment, such as prohibiting treatment, extortion and threats, in a clear violation of context of the Bahraini Constitution, the Penal Code and the Code of Criminal Procedure, which all prohibit the use of torture and other acts that violate human dignity.

OTHER DOCUMENTS DIRECTLY RELATED TO THE WORK OF THE POLICE, ISSUED BY THE UNITED NATIONS, ARE:

- Code of Conduct for Law Enforcement Officials
- Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance
- Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment

THE UNITED NATIONS CODE OF CONDUCT FOR LAW ENFORCEMENT OFFICIALS, IN ARTICLE VI, STRESS ON THE PROTECTION OF THE HEALTH OF DETAINEES [21] STATING THAT:

Law enforcement officials shall ensure the full protection of the health of persons in their custody and, in particular, shall take immediate action to secure medical attention whenever required.

Despite the fact that Bahrain is a party to a number of international conventions, the reservations it has made affect the essence of these conventions, and thus reduce their effectiveness of protecting human rights and public freedoms.

Regrettably, the ratification of these conventions was not accompanied by the amendment of national laws to comply with the provisions of the agreements, and it does not reflect the reality on the ground. The government is working hard to promote to the international community an idea that it is working to train and rehabilitate the security forces in order to improve its performance. However, after nearly five decades of independence, the government has not been able to achieve the minimum level of respect for human rights and to stop the abuses committed by the security services.

Since the Government of Bahrain is a State Member of the United Nations, it must respect its Charter, in addition to respecting and abiding by the Universal Declaration of Human

ARTICLE 8 OF THE ARAB CHARTER OF HUMAN RIGHTS[18] STATES:

Everyone has the right to liberty and security of person and no one shall be arrested, held in custody or detained without a legal warrant and without being brought promptly before a judge.

PRINCIPLE I OF THE BODY OF PRINCIPLES FOR THE PROTECTION OF ALL PERSONS UNDER ANY FORM OF DETENTION OR IMPRISONMENT OF 1988[19] EMPHASISES:

All persons under any form of detention or imprisonment shall be treated in a humane manner and with respect for the inherent dignity of the human person.

THE CONVENTION AGAINST TORTURE AND OTHER CRUEL, INHUMAN OR DEGRADING TREATMENT OR PUNISHMENT[20] STATES IN ARTICLE 2:

«Each State Party shall take effective legislative, administrative or judicial measures or other measures to prevent acts of torture in any territory under its jurisdiction». Article 4 of the same Convention provides that «Each State Party shall ensure that all acts of torture are crimes under its criminal law and the same shall apply to any attempt by any person to commit torture and to carry out any other act constituting complicity and participation in torture.»

Article 14:

paragraph 1: All persons shall be equal before the courts and everyone has the right, in the determination of any criminal charge brought against him or his rights and obligations in any civil action, to have his case dealt with fairly and publicly by a competent, Law.

Paragraph 2: Everyone accused of a crime shall have the right to be presumed innocent until proven guilty by law.

Paragraph 3: All persons shall be equal before the courts and tribunals. In the determination of any criminal charge against him, or of his rights and obligations in a suit at law, everyone shall be entitled to a fair and public hearing by a competent, independent and impartial tribunal established by law.

Moreover,

ARTICLE 7 OF THE UNITED NATIONS BASIC PRINCIPLES ON THE ROLE OF LAWYERS [17], STIPULATES:

Governments shall further ensure that all persons arrested or detained, with or without criminal charge, shall have prompt access to a lawyer, and in any case not later than forty-eight hours from the time of arrest or detention.

THE INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS[16] , RATIFIED BY BAHRAIN ON 20 SEPTEMBER 2006, STATES:

Article 7: No one shall be subjected to torture or inhuman or degrading treatment.

Article 9:

Paragraph 2: Any person arrested shall be informed of the reasons for such arrest at the time of his arrest and shall be promptly informed of any charge against him.

Paragraph 3: The detention of persons awaiting trial shall not be the general rule, but their release may be subject to safeguards to ensure their presence at any other stage of judicial proceedings and to ensure the execution of the sentence.

Article 10:

Paragraph 1: All persons deprived of their liberty shall be treated with humanity and respect for the inherent dignity of the human person.

Paragraph 2: The accused shall be separated from the convicted, except in exceptional circumstances, and shall be treated separately as being not convicted.

Article 5: No one shall be subjected to torture or to cruel or inhuman treatment or punishment.

Article 9: No one shall be subjected to arbitrary arrest, detention or exile.

Article 10: Everyone has the right, on an equal footing with others, to have his case heard by an independent and impartial tribunal in a fair and public manner to determine his rights and obligations and any criminal charge against him.

Article 11:

1. Everyone charged with a penal offence has the right to be presumed innocent until proved guilty according to law in a public trial at which he has had all the guarantees necessary for his defence.

2. No one shall be held guilty of any penal offence on account of any act or omission which did not constitute a penal offence, under national or international law, at the time when it was committed. Nor shall a heavier penalty be imposed than the one that was applicable at the time the penal offence was committed.

Article 12: No one shall be subjected to arbitrary interference with his private life, family, home, correspondence or campaigns in his honour and reputation. Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks.

INTERNATIONAL CONVENTIONS **AND SECURITY WORK**

International conventions and treaties have been concerned with the protection of individuals against violations of their rights and freedoms; and have obliged Governments to sign them. These laws urged governments to take the necessary measures to inform and explain to law enforcement officials the provisions of the national legislation, in particular, the United Nations Code of Conduct for Law Enforcement Officials and other international human rights instruments; ratified by the Government of Bahrain. These covenants have urged Governments to act in all circumstances, even in exceptional circumstances such as a state of emergency, to be reflected in all national legislation, and to issue regular reports on their implementation on a regular basis.

THE UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS STATES[15]

Article 3: Everyone has the right to liberty and security of person.

PART 2

LAWS AND ETHICS OF SECURITY WORK

At the end of 2005, the building of the National Security Agency was restored and updated, which went along with the Red Cross delegation visit to the prisons. The entire ground floor was completely demolished, and the interrogation rooms were transformed into new solitary cells. Officers' workplaces were also moved to the top floor, and equipped with advanced equipment. Besides, the top floor is a major centre for senior investigative officers from various units and of the Ministry of interior's departments.

According to the accounts of witnesses, the building of the National Security Agency is divided into several sections, each section commensurate with the security operation carried out by. It is also equipped with several underground floors, and there are secret caches, some of them are for arrest and detention, and some are for keeping secret documents and devices. The interrogation rooms are equipped with torture techniques.

In addition to the main building located next to the Ministry of Interior in Manama (Al Qal'aa Building) there is a branch of the National Security Agency located in Al Muharaq - the old market [souq]- as well as the permanent offices at Bahrain's air and land entrances; Bahrain International Airport and King Fahd Causeway. These offices include an alternate officer and a number of associate officers.

STRUCTURE AND HEADQUARTERS **OF THE NSA**

The Structure of the National Security Agency (NSA)

The secrecy characterized by the work of the National Security Agency and its functions makes it very difficult to know more about the general organisational structure of the Agency. What is known only is that the director of the Agency must be from the Royal family; appointed by the king him, by a special royal decree. The officers and other members are chosen carefully and with complete secrecy, which is linked to the nature of the tasks entrusted to the staff of the Agency.

Headquarters

With regard to the headquarters; back to the 1990s and during the era of 'the State Security Law', the security committee was headquartered in an old building inside the Al Qal'aa. The office block was a large ground building consisting of two small rooms, and a large room for officers and investigations, with a bathroom for use by security men, and is open directly to the confinements.

2005
2008

Khalid bin Ali Al Khalifa

2008
2011

Khalifa bin Abdullah Al Khalifa

2011
2016

Adel bin Khalifa bin Hamad Al-Fadhel

2016

Talal bin Mohammed bin Khalifa Al Khalifa

The names of the security department in various names since independence until today

1966
1998

Ian Henderson

Khalid bin Mohammed Al Khalifa

1998
2002

2002
2005

Abdul Aziz bin Atiyatullah Al Khalifa

The following are the names of the National Security Agency chiefs in various names since independence until today

Name	Took Office	Left Office
Ian Henderson	April 1966	February 1998
Khalid bin Mohammed Al Khalifa	February 1998	May 2002
Abdul Aziz bin Atiyatullah Al Khalifa	May 2002	September 2005
Khalid bin Ali Al Khalifa	September 2005	March 2008
Khalifa bin Abdullah Al Khalifa	March 2008	March 2008
Adel bin Khalifa bin Hamad Al-Fadhel	March 2008	March 2008
Talal bin Mohammed bin Khalifa Al Khalifa	March 2008	To date

general to carry out the same internal "ombudsman" functions mentioned above with respect to the MOI. Legislation should be adopted to provide that even during the application of a State of National Safety the arrest of persons should be in accordance with the Code of Criminal Procedure."

On November 31, 2011, Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa issued Royal Decree No. 115 of 2011[11] amending the decree of the establishment of the National Security Agency No. 14 of 2002, which withdrew the authority's powers regarding the law enforcement and made it an agency to collect information, monitor and detect all harmful activities related to espionage.[12] In 2012, Decree No. 28 was issued. The decree demanded the establishment of an independent office of the Inspector General of the National Security Agency 'Ombudsman', and further gives it more powers.[13]

In the beginning of 2017, Royal Decree[14] No. (1) Of 2017 amending certain provisions of Decree No. (14) Of 2002 establishing the National Security Agency, granting officers, non-commissioned officers and members of the National Security Agency the status of 'judicial control officers', and recommended that it be kept as an intelligence-gathering device.

Authority serious powers, **the most important of which:**

- Makes the members of the National Security Agency equal to "officers, non-commissioned officers and members of the General Security Forces."
- Grants legal affairs in the agency "in the powers of the public security forces."
- Grants "Officers, non-commissioned officers and members of the National Security Agency the status of judicial control for internal crimes within the jurisdiction of the National Security Agency."

In 2011, after the launching of pro-democracy protests demanding for rights, in line with the serious human rights violations committed by the National Security Agency against defenceless citizens and peaceful protestors, the Bahrain Independent Commission of Inquiry was established. The BICI concluded that the agency had arbitrarily and unlawfully arrested many demonstrators and subjected many detainees to torture or ill treatment.

Accordingly, the Committee has made a recommendation to **"amend the decree establishing the NSA to ensure that the organisation is an intelligence gathering agency without law enforcement and arrest authorities. The NSA should also have an independent office of inspector**

In 2004, the Prime Minister Khalifa bin Salman Al Khalifa issued a decree regarding the organisational structure of the NSA, consisting of a number of units and departments, **including:**

- Special operations department
- International affairs department
- Political security department
- Counter-terrorism department
- Central department for information and documentation
- Department of information technology
- Department of association and coordination
- Department of legal affairs

The NSA was granted the power to arrest citizens by royal decree in 2008[8] . Then these power was abolished on the basis of the recommendations of the Bahrain Independent Commission of Inquiry[9] (BICI), after the unrest in February, 2011, by Royal Decree. Instead of taking the necessary measures to stop these violations, in late 2008 the King amended Decree 14/2002 to grant the National Security Agency a parallel status to the public security forces and make the military courts[10] the only forum for prosecuting National Security Agency personnel. This made it impossible, for example, for citizens to file a civil or criminal complaint against the National Security Agency or any of its members. Amending the decree of 2002, granting the

The Royal Decree[7] states that "the NSA is a subordinate of the President of the Council of Ministries (the Prime Minister), and its president is appointed by a Royal Decree with a rank of a minister". The National Security Agency is headed by a Director appointed by the King at the rank of Minister, a member of the Supreme Defence Council and the Minister of the Interior. This administrative measure is intended to extend the scope of powers and to protect security officials from accountability by local laws.

Since its establishment in 2002, the National Security Agency has been playing a substantial role in:

- Penetrating civil society institutions and monitoring activists
- Pursuing political opponents and human rights defenders, in Bahrain and abroad
- Exercising systematic Organised torture
- Fabricating or exaggerating terror events or plans to justify intensive security measures, and running media campaigns at home and abroad to discredit activists and opposition, and justifying arrest campaigns, unfair trials and harsh court rulings against violators of the political system
- Issuing travel and travel restrictions

In accordance with its establishment decree, the NSA is required to work in the following main areas:

- Preserves national security;
- Monitors and detects all activities that harm the national security of the Kingdom or its institutions and systems, or anything that threatens the security and the safety of the country;
- Develops necessary security plans to face all normal and exceptional circumstances in cooperation with the specialized government bodies.

The National Security Agency (NSA) has become a parallel directorate to other government bodies, instead of being part of them. Its powers overlap with the judiciary and the Ministry of the Interior. Its influence extends even to the Central Informatics Organisation (CIO) and the Ministry of Information. It derives its executive influence from its connection to, and its role as an executive arm of, the Supreme Defence Council (SDC), which is the highest authority in the country, **consisting of:**

- The King, the Crown Prince and the Prime Minister;
- The Minister of the Royal Court and ten other members of the Royal family who occupy leading political and security positions in the country.

DECREES RELATED TO THE NATIONAL **SECURITY AGENCY (NSA)**

In advance of 2002, the National Security Agency (NSA) was known as the 'General Directorate of State Security Investigations' also known as 'Security and Intelligence'. Ian Henderson headed the British administration from 1966 to the date of his sacking in 1998. Henderson was succeeded by Khalid bin Mohammed Al Khalifa, the nephew of the former emir of Bahrain, Isa bin Salman Al Khalifa. The responsibilities and functions of the Agency have become interrelated with and even superior to the responsibilities of other bodies and ministries.

The National Security Agency was established by Royal Decree No. 14 of 2002 amending the Amiri Decree No. 29 of 1996[6] , in connection with the reorganisation of the Ministry of Interior. Pursuant to this decree, the National Security Agency has replaced the 'General Directorate of State Security', which was affiliated with the Ministry of the Interior. According to the law governing this body, it follows Prime Minister Prince Khalifa bin Salman Al Khalifa.

The National Action Charter[5] , adopted on February 14, 2001, set out the general framework for the national security of the Kingdom of Bahrain. A full part of the Charter was devoted to national security, defining it as 'the fortified fence and bulwark for the protection of the country and the maintenance of its lands and economic, social and political gains'. **The Charter also addressed the most important pillars of national security:**

First: Support and strengthen the Bahrain Defence Force to be able to perform its duties and obligations to the fullest.

Second: Provide the public security forces by the essentials equipment to ensure the performance of its duty of sustaining security and tranquillity throughout the country, and to maintain public order.

Third: Support and strengthen the National Guard to perform its role within the defence and security force; being a military assistance power to the Bahrain Defence Force and a security shield for the public security forces to protect the homeland.

THE CONCEPT OF NATIONAL SECURITY **IN THE NATIONAL ACTION CHARTER**

National security is the efforts exerted by the state to protect its territories, its people and its interests from any external aggression, in addition to its ability to address all internal problems and work to solve them. National security is one of the fundamental pillars upon which States depend on to preserve their independence, security and development. In order to maintain an integrated security, it is necessary to promote human rights and equality among citizens in order to foster the values of national allegiance and fidelity.

With regard to the responsibility of national security, four institutions share responsibility for the maintenance of both internal and external national security, through the terms of reference granted to them in accordance with the provisions of the Constitution, national laws and regulations, including:

- Bahrain Defence Force (BDF)
- Ministry of Interior (MOI)
- National Guard
- National Security Agency (NSA)

torture and ill-treatment have significantly resumed, particularly during interrogation with suspects.

By the beginning of the popular movement on February 14, 2011, many legal and human rights violations were committed by members of the security Agency. Amid the absence of censorship, the impunity, and the adoption of the security option to respond to peaceful and popular protests, many were killed, not to mention; Karim Fakhrawi, Zakaria A'ashiri, Jaber Al A'alawiyat. The prisons were also overcrowded with prisoners of conscience and victims of torture and ill-treatment; and the nationalities of hundreds were dropped, some of which were forcedly exiled. Various violations continued such as forced disappearance, arbitrary detention, and violation of the right to life. Sectarian Persecution and violating religious freedoms were increased.

In the mid-1990s, the number of detainees held by the security Agency rose to more than 3,000 people. Then the security concern continued to be dominant, in which expressing opinion was considered a 'terrorist act', and because of torture and security practices, a large number of victims were killed, such as Said Al Shafi'i, Ali Al Sayed Amin, Noah Al Noah, etc.

In the late 1990s, the Government of Bahrain took significant steps to stop torture and other ill-treatment by security officials. The government made extensive political reforms after King Hamad bin Isa Al Khalifa succeeded his father as a governor in March 1999. The reforms included:

- Abolishing the State Security Law
- Abolishing the State Security Court
- Releasing more than 1300 prisoners of conscience
- Announcing that all those living in involuntary exile are free to return to the country unconditionally;
- Allowing the freedom of association.

In February 2001, the Bahrainis approved a referendum on the National Action Charter[4]. In 2002, Bahrain held the first National Assembly elections, after the suspension of the parliamentary action for more than a quarter of a century. However, since the end of 2007, and before the resumption of the current popular protests and human rights movements,

of laws that bind people and devote injustices, especially the State Security Law[3]. The government then pledged to move the state to a new phase of political life, based on democracy and respect for human rights. However, the dissolution of the National Assembly, in 1975, reversed the pledges set by the government, and confirmed its security choice, in particular through declaring the measures of the State Security Law.

Hundreds of people were imprisoned and killed on charges of violating the national law and the public order. As a result of the torture carried out by the security Agency, Mohammed Bou Nafour, Mohamed Ghuloom Bucheeri, Sa'aid Abdallah Al-Awainati, and others were killed.

In the 1980s, the protests escalated, and the government repressed them by its powerful security agency, through a wave of raids, arrests, assassinations, enforced disappearances, lethal torture, revocation of nationalities, attacks on religious rites, and defamation campaigns against dissidents. The security agency killed many of the citizens in prison, most notably: Jamil Al Ali, Karim Al Habashi, Sheikh Jamal Al Asfour, Hashim Al Ali, Reza Zainuddin and Sheikh Abbas Al Rusti. In the mid-1980s, the Islamic Enlightenment Society (Tawa'aiya) was shut down, and its cadres were arrested, along with dozens of citizens, without any evidence. People were tried on confessions extracted under severe torture.

BACKGROUND

The Bahraini popular uprising demanding freedom, democracy and social justice dates back to the 1920s and 1930s, when Bahraini divers[1] repelled against injustice, and called for the independence from the British coloniser. Citizens were, and still, demanding the establishment of a democratic state, in which equal citizenship is achieved through the participation of the civil society organisations (CSOs) in political, economic and social decision-making. The most prominent activists in that period were Abdel Wahab Al Zayani, Ahmad bin Lahej in the 1930s, and Abdul Rahman Al Baker, Abdul-Aziz Al Shamlan, Kamal Al Din in the 1950s. The popular movements to achieve legitimate demands continued in the 1960s, when an uprising broke out on March 5, 1965[2] , in which many of the victims were killed by the security Agency, including Abdullah Hussein Najm, Abdullah Saeed Al Ghanim, Faisal Al Qasab, Abdul Nabi Sarhan, Abdullah Sarhan, and Jassim Abdullah.

The March uprising was followed by the Labour Strikes in the early 1970s, after the declaration of the Independence Day of Bahrain on August 14, 1971. The strikes were held against injustice and the confiscation of rights, and demand the abolition

PART 1

EVOLUTION OF SECURITY

MAIN ACRONYMS

- **NSA** National Security Agency
- **CAT** The Committee against Torture.
- **CSOs** Civil Society Organisations
- **BDF** Bahrain Defence Force
- **MOI** Ministry of Interior
- **CIO** Central Informatics Organisation
- **SDC** Supreme Defence Council
- **BICI** Bahrain Independent Commission of Inquiry
- **NIHR** National Institution for Human Rights
- **SSF** Security Special Forces
- **ICCPR** International Covenant on Civil and Political Rights

- Official reports issued by various governmental institutions on the National Security Agency (NSA) in Bahrain.

- Websites interested in the situation and the latest developments in Bahrain.

- Texts of treaties and conventions on human rights.

- We attempted to interview victims and witnesses on the practices by the National Security Agency, some refused to speak to us for fear of retaliation, and some spoke to us, but also said they fear retribution and requested that we not use their names.

- Photographic documentation and video recordings.

The report has been prepared based on a historical study; the legal and human rights aspects of the history of security performance in Bahrain. In addition to the analysis and fact-finding of the documents, news and legal reports issued by various official institutions, as well as the international and local human rights organisations interested in monitoring and evaluating the human rights situation in Bahrain, including:

- Reports published by United Nations organisations; interested in monitoring the human rights situation in Bahrain, especially the Committee against Torture (CAT).

- Reports published by international human rights organisations monitoring and documenting human rights violations in Bahrain, in particular, AMNESTY International and Human Rights Watch.

- Reports published by local human rights organisations monitoring the human rights situation in Bahrain.

THE METHODOLOGY **AND SOURCES**

PREFACE

In this report, we highlight the practices and human rights abuses committed by members of the National Security Agency (NSA hereafter) in Bahrain, which have recently increased. That is amid the absence of transparency, impunity, the broad powers vested in this Agency, torture, ill-treatment, extrajudicial killings, enforced disappearance and infringement on civil liberties.

The report is addressed to the international community, represented by the United Nations' human rights bodies, the allied states of Bahrain, especially the United Kingdom and the United States of America, as well as the independent international and local human rights organisations, civil society organisations and human rights activists. All of the before mentioned are urged to immediately exert influential efforts to put an end to these acts, and to hold accountable those involved in human rights violations.

03 43

The National Security Agency

- Infographic (the detention centres)
- Infographic (Arrests)
- Infographic (Rights violations)

04 60

The NSA Security Doctrine

- Security Budget
- Security Cooperation with Britain
- Recommendations of the BICI regarding the NSA

05 68

Officials Involved in Torture and Victims

- Infographic (officials involved in torture)
- Officials Involved in Torture
- Infographic (Victims of the practices of the security authorities)

06 90

Security and Human Rights Violations

- Security and Human Rights Violations
- Recommendations

Conclusion 95

Annex 96

CONTENT

Preface 7

Methodology and Resources 8

01 12

Evolution of Security Performance in Bahrain

- Background
- The Concept of National Security in the National Action Charter
- Decrees Related to the National Security Agency (NSA)
- Structure and Headquarters of the NSA
- Infographic (the names of the National Security Agency chiefs)

02 30

Laws and Ethics of Security Work

- International Conventions and Security Work
- Code of Conduct for Law Enforcement Officials
- Bahrain's Compliance with International Treaties

CHAMBERS OF DEATH

A REPORT THAT MONITORS THE VIOLATIONS OF THE NATIONAL SECURITY AGENCY (NSA) IN BAHRAIN

designed by:

Gulf Institute for Democracy and Human Rights

gulfidhr gulfinstitute Gulf Institute for Democracy & Human Rights - GIDHR

E: info@gidhr.org I **T:** +61421237922.+61413984959.+61424610661 I **www.gidhr.org**

Bahrain Forum For Human Rights (BFHR)

@MontadaBahrain montadabahrain @montadahr montadaHumanRights

E: montada.hr@gmail . com-info@bfhr.org | **T:**+41 76 644 00 50 I **www.bfhr.org**

SALAM for Democracy and Human Rights

@SALAM_DHR salam_dhr SALAM for Democracy and Human Rights

E: info@salam-dhr.org I **T:** +44 7392 20 6877 I www.salam-dhr.org

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

Salam
For Democracy and Human Rights

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

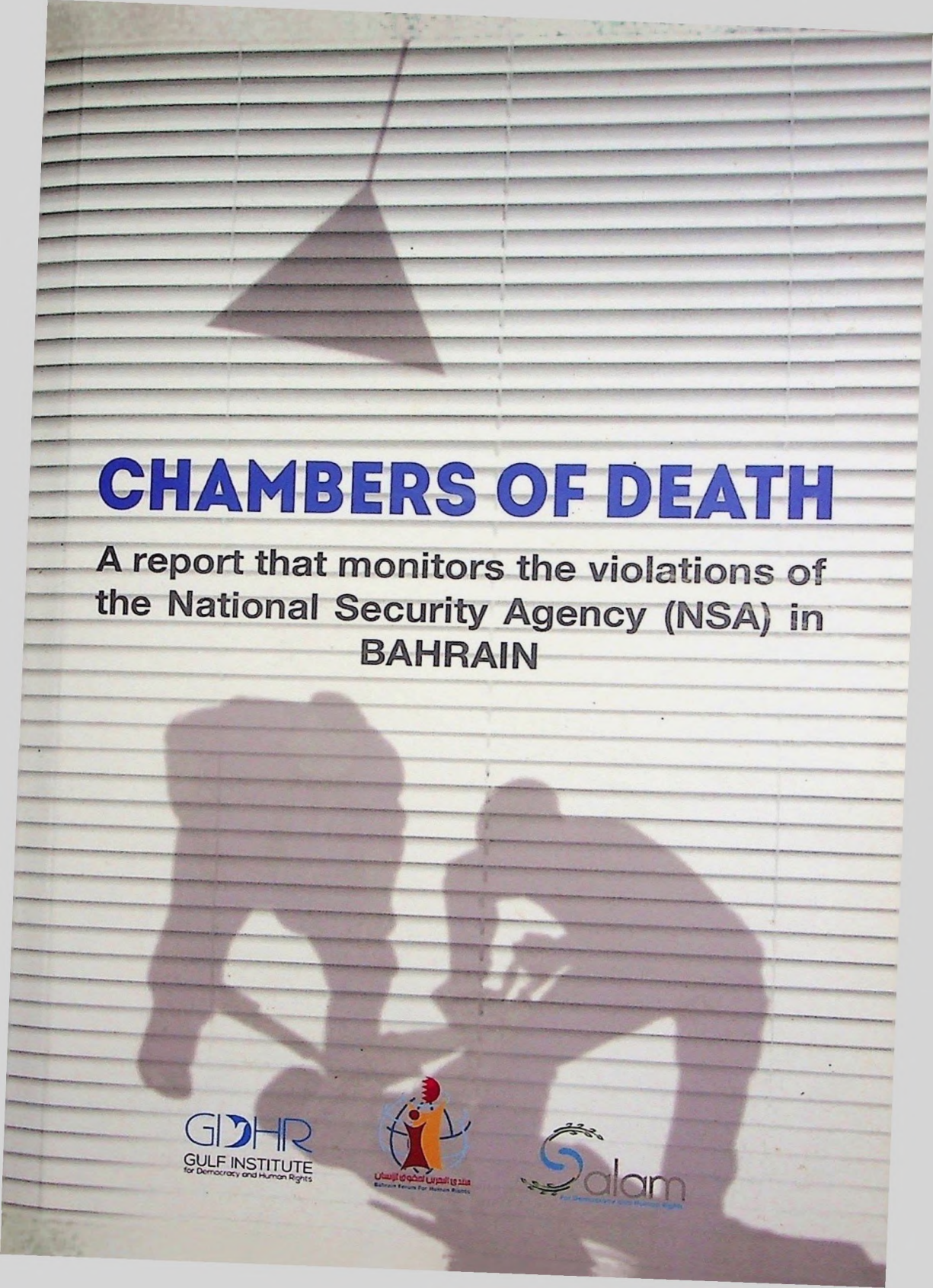

CHAMBERS OF DEATH

A report that monitors the violations of the National Security Agency (NSA) in BAHRAIN

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

Salam
For Democracy and Human Rights